

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

٥٠٠
٥٠٠

دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي

حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين

إعداد

يوسف " محمد ياسر " يوسف الساعد

إشراف

د . باسم مكحول

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة
السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية

نابلس - فلسطين

1424هـ - 2003م

دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي
حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين

إعداد

يوسف "محمد ياسر" يوسف الساعد

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 23 / 07 / 2003م وأجيزت .

التوقيع

لجنة المناقشة:

- الدكتور باسم مكحول (رئيساً)
- الدكتور سليمان عبادي (ممتحناً خارجياً)
- الدكتور محمود أبو الرب (ممتحناً داخلياً)

الإهداء
إلى والدتي العزيزة
وإلى والدي العزيز
وإلى زوجتي وأبنائي وأشقائي
وإلى أساتذتي في جميع مراحل تعليمي
وإلى كل من شجعني وساعدني في إتمام هذا العمل
أهدي هذه الرسالة

شكر وتقدير

أشكر الله العليّ القدير الذي هداني ووفقتني لإنهاء هذا البحث .

وأقدم بالشكر والعرفان إلى د. محمود أبو الرب لما قدمه لي من دعم وتشجيع ، وعلى مساهمته في إتاحة الفرصة لي للالتحاق بهذا البرنامج القيم للدراسات العليا ، برنامج إدارة السياسة الاقتصادية .

وكل الشكر والتقدير لأستاذي ومشرفي د . باسم مكحول لرعايته وتوجيهاته لي التي أكسبتني خبرة كبيرة في مجال البحث العلمي .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم مناقشة هذه الرسالة وعلى وجه الخصوص د. سليمان عبادي / عميد كلية الإدارة / الجامعة العربية الاميركية / جنين (أستاذي سابقاً وعضو لجنة المناقشة الخارجي) فلهم مني جميعاً كل الشكر والعرفان والتقدير.

وكل الشكر للجهات الرسمية والأهلية التي تعاونت مع الباحث بالمساهمة في توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتعبئة استمارة البحث لاسيما: نقابة عمال/ جنين، ولجنة عمال /قباطية ، بلدية /قباطية وإتحاد مناشير الحجر/ جنين ومكتب الارتباط المدني/ جنين وشركة الشمال الصناعية ووزارة الحكم المحلي ووزارة الصناعة والتجارة ، فلهم مني جميعاً كل الشكر والتقدير للجهد الذي قدموه لي لاتجاه هذه الدراسة .

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر للأستاذ الأخ احمد الأشقر لمساعدته لي في تدقيق بعض جوانب الدراسة لغويّاً ونحوياً ، وكذلك الأستاذ صادق جابر لمساعدته لي في ترجمة بعض نصوص الرسالة ، كما لا يفوتني تقديم الشكر والتقدير للأخ عبدالهادي صباح لمساعدته لي في مجال التحليل الإحصائي ، كما وأتقدم بالشكر إلى الأخ سمير الخاروف لمساعدته لي في تنسيق الرسالة ، كذلك شكري الجزيل لجميع الزملاء في وزارة الشؤون المدنية دون استثناء .

كل الشكر والتقدير إلى الاخوة والأصدقاء والأقارب لمساندتهم ودعمهم وتشجيعهم لي .

والحمد لله رب العالمين

المحتويات

أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	المحتويات
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الملاحق
ط	الملخص
1	الفصل الأول : مقدمة
1	1-1: تمهيد
3	2-1: مشكلة البحث وأهميته
5	3-1: فرضيات الدراسة
6	4-1: أهداف الدراسة
7	5-1: منهجية الدراسة
8	6-1: تلخيص الدراسات السابقة
11	الفصل الثاني : المناطق الصناعية مفهومها ودورها في التنمية .
11	1-2: مقدمة
12	2-2: مفهوم المناطق الصناعية
13	3-2: نشأة المناطق الصناعية
13	1-3-2: أسباب انتشارها
14	2-3-2: تجارب بعض الدول في إنشائها.
15	1-2-3-2: المملكة المتحدة
16	2-2-3-2: الولايات المتحدة
17	3-2-3-2: إيطاليا
17	4-2-3-2: اليابان
18	5-2-3-2: التجربة الفلسطينية
19	6-2-3-2: سلطنة عمان
21	3-3-2: الدروس والعبر
22	4-2: أنواع المناطق الصناعية
22	1-4-2: نوع المنطقة الصناعية وفقاً للموقع

22	2-4-2: نوع المنطقة الصناعية وفقاً للنشاط
23	2-4-3: نوع المنطقة الصناعية وفقاً للدافعية
24	2-4-4: نوع المنطقة الصناعية وفقاً للملكية
25	2-5: أهداف المناطق الصناعية
26	2-6: دور المناطق الصناعية في التنمية
	2-6-1: الفوائد التي تعود على التطوير الصناعي
26	والتنمية الاقتصادية
	2-6-2: الفوائد التي تعود على تخطيط المناطق
27	الحضرية والريفية .
27	2-7: سلطة المجمع الصناعي
28	2-8: الحوافز التي تقدمها المنطقة الصناعية
29	الفصل الثالث : برنامج المنطقة الصناعية وعوامل النجاح والفشل .
29	3-1: مقدمة
30	3-2: التخطيط لبرنامج المنطقة الصناعية
	3-2-1: التخطيط لبرنامج منطقة صناعية في
30	المناطق الحضرية
	3-2-2: التخطيط لبرنامج منطقة صناعية في
31	المناطق شبه الحضرية
	3-2-3: التخطيط لبرنامج منطقة صناعية في
31	المناطق الريفية
32	3-3: الإعداد لتأسيس المنطقة الصناعية
32	3-3-1: الموقع
36	3-3-2: مساحة الموقع
37	3-3-2-1: محددات الموقع
38	3-3-3: اختيار نوع المنطقة الصناعية
38	3-4: تمويل برنامج المنطقة الصناعية
39	3-4-1: المناطق الصناعية الحكومية
39	3-4-2: المناطق الصناعية بمساعدة الحكومة
40	3-4-3: المناطق الصناعية الخاصة
40	3-5: عوامل ومعايير نجاح المناطق الصناعية وأسباب فشلها

40	3-5-1: عوامل النجاح
41	3-5-2: أسباب الفشل
42	3-5-3: آثار المناطق الصناعية
43	الفصل الرابع : واقع وأداء صناعة مناشير الحجر .
44	4-1: لمحة عامة حول القطاع الصناعي الفلسطيني
45	4-2: الوضع الراهن لصناعة مناشير الحجر
45	4-2-1: هيكل الصناعة
46	4-2-2: ظروف الإنتاج والتمويل والمعدات
48	4-2-3: ظروف العمل
49	4-2-4: التسويق
49	4-2-5: الإنتاجية والربحية
	4-3: الأضرار التي لحقت بقطاع صناعة المناشير
50	جراء إندلاع انتفاضة الأقصى
51	4-4 : المشكلات الرئيسية التي تواجه صناعة المناشير
54	الفصل الخامس : آراء اصحاب المناشير حول المناطق الصناعية: المسح الميداني .
65	الفصل السادس : عرض نتائج المسح الميداني ومناقشتها .
65	6-1: سؤال الدراسة الرئيسي
68	6-2: إختبار الفرضيات
83	الفصل السابع : النتائج والتوصيات .
91	قائمة الملاحق
105	المراجع
b	Abstract

قائمة الجداول :

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
37	تكلفة الهكتار مجهزاً بالبنية التحتية (UNIDO,1997)	1-3
54	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأرض المقام عليها المشروع	1-5
55	توزيع عينة الدراسة حسب متغير موقع المشروع	2-5
55	توزيع عينة الدراسة حسب متغير حجم رأس المال	3-5
56	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تصنيف موقع المشروع	4-5
56	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر المشروع	5-5
57	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الإنتاج	6-5
57	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشكل القانوني	7-5
58	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع المنشار	8-5
58	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الانتقال للمناطق الصناعية	9-5
59	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدم الانتقال للمناطق الصناعية	10-5
59	توزيع عينة الدراسة حسب متغير طرق التخلص من المخلفات الصلبة	11-5
60	توزيع عينة الدراسة حسب متغير طرق التخلص من المخلفات السائلة	12-5
61	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنشار مرخص	13-5
61	توزيع عينة الدراسة حسب متغير ما هو نوع الترخيص	14-5
62	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد العمال في المشروع	15-5
65	المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية وتقدير درجة الدور	1-6
68	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير الأرض المقام عليها المشروع	2-6
69	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير موقع المشروع	3-6
70	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير حجم رأس المال	4-6
71	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير تصنيف موقع المشروع	5-6
72	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير عمر المشروع	6-6
73	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير نوع الإنتاج	7-6
74	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير الشكل القانوني	8-6
75	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير نوع المنشار المستخدم	9-6
76	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير الانتقال إلى المنطقة الصناعية	10-6
77	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير أسباب عدم الانتقال	11-6

78	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير طرق التخلص من المخلفات الصلبة	12-6
79	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير طرق التخلص من المخلفات السائلة	13-6
79	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير ترخيص المشروع	14-6
81	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير جهة الترخيص	15-6
82	نتائج الاختبار للفرضية المتعلقة بمتغير عدد عمال المشروع	16-6

قائمة الملاحق

<u>الصفحة</u>	<u>المحتوى</u>	<u>رقم الملحق</u>
92	جداول المسح الصناعي - 2000 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	ملحق رقم 1
98	استبانة البحث	ملحق رقم 2
104	خارطة توضيحية للمواقع الحالية لمناشير الحجر/محافظة جنين والموقع المستقبلي لتجميعها .	ملحق رقم 3

الملخص

أجريت هذه الدراسة حول دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي / حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين ، حيث تضمنت هذه الدراسة سبعة فصول ، تحدث الفصل الأول منها عن منهجية الدراسة وأهدافها .

في حين تناول الفصل الثاني مفهوم المناطق الصناعية ، وأنواعها ، وأهدافها ودورها في التنمية ، حيث تبين أن المناطق الصناعية تساهم في دعم التنمية عامة ودعم تنمية القطاع الصناعي خاصة ، كما أنها تعمل على تخطيط المناطق الحضرية والريفية .

أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى استراتيجيات المنطقة الصناعية من خلال البرنامج الذي يوضع لإنشائها ، وعوامل ومعايير نجاح المناطق الصناعية وأسباب فشلها ، حيث تبين أنه ما لم تحرص الدول على المساهمة أو المساعدة في وضع تخطيط علمي مدروس فإن قيام المناطق الصناعية يبقى معرضاً للنجاح أو الفشل ، وأن آثارها يمكن أن تكون محدودة بالأهداف التي أنشئت من أجلها لدعم مسيرة التنمية لهذه الدول .

ويدرس الفصل الرابع واقع وأداء صناعة مناشير الحجر ، حيث أظهر أن صناعة مناشير الحجر هي إحدى أكثر القطاعات الصناعية الفلسطينية حساسية للإجراءات والسياسات القمعية للاحتلال الاسرائيلي الهادفة الى القضاء على انتفاضة الأقصى مما انعكس سلباً على إنتاجية وربحية هذه الصناعة الحيوية .

أما الفصل الخامس فقد تناول آراء أصحاب المناشير حول المناطق الصناعية : المسح الميداني ، حيث تعرض هذا الفصل لمنهج ومجتمع ، وعينة وأداة ومتغيرات وإجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية (وصف عام لعينة الدراسة) .

ويدرس الفصل السادس عرض نتائج المسح الميداني ومناقشتها ، ولتحقيق ذلك تم تطوير استبانة وتم التأكد من صدقها ، ومعامل ثباتها ، وبعد عملية جمع الاستبانات تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) ، وتم تحليل وإختبار الفرضيات المتعلقة بذلك والتوصل إلى العديد من النتائج .

وفي الفصل السابع والأخير ، تم عرض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة .

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :-

- المناطق الصناعية وسيلة قادرة على تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف الاقتصادية .
- المناطق الصناعية عرضة للنجاح أو الفشل وأن آثارها يمكن أن تكون محدودة إذا لم تحرص الدول على المساهمة أو المساعدة في وضع تخطيط علمي مدروس لهذه المناطق .
- ما زال قطاع صناعة مناشير الحجر يعاني من الأضرار التي تلحق به جراء السياسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى القضاء على إنتفاضة الأقصى حيث إنعكس ذلك سلباً على إنتاجية وربحية هذه الصناعة الحيوية .
- 91.1% من المواقع الحالية المقامة عليها صناعة مناشير الحجر في محافظة جنين تقع على أرض زراعية وسكنية (الموقع غير المناسب) .
- 96.5% (حجم العينة 85) من عدد المناشير تختص بصناعة الحجر (حجر بناء) في محافظة جنين .
- 56.5% من المناشير تعارض الانتقال إلى المناطق الصناعية ، مما يعرزان الانتقال يجب أن يرافقه رزمة من المحفزات المادية وغير المادية للمناشير .
- درجة تأييد أصحاب المناشير المرخصة لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين أكبر منها لدى أصحاب المناشير غير المرخصة .
- درجة تأييد أصحاب المناشير لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي بمحافظة جنين لا تختلف باختلاف (الأرض المقام عليها المشروع ، موقع المشروع ، حجم رأس مال المشروع ، تصنيف موقع المشروع ، عمر المشروع ، نوع الإنتاج ، الشكل القانوني ، نوع المنشار ، الانتقال إلى المناطق الصناعية ، عدم الانتقال ، طرق التخلص من المخلفات الصلبة ، طرق التخلص من المخلفات السائلة ، نوع الترخيص ، عدد العمال في المشروع) .
- درجة التأييد كبيرة من أصحاب المناشير لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي بمحافظة جنين حيث بلغت الأهمية النسبية للدرجة الكلية 78% وهي تقدير مرتفع .

الفصل الأول

مقدمة

1-1 تمهيد

إن أحد أهم مكونات القطاع الصناعي الفلسطيني هو مناشير الحجر التي تساهم من جهة في تلبية الطلب المحلي لقطاع الإنشاءات ، ومن جهة أخرى في الصادرات الفلسطينية للأسواق العربية ، وخصوصاً الأردنية ، والخليجية ، وكذلك السوق الإسرائيلية .

لقد بينت العديد من الدراسات السابقة (مكحول، وأبورب 1999) ، (الشلة ، 1999) ، (أبو الشكر ، وآخرون ، 1991) ، (وزارة التعاون والتخطيط الدولي ، المجلد 7 ، 1998) ، أن صناعة مناشير الحجر الفلسطينية تعاني من مشاكل جوهرية ، ومن هذه المشاكل : عدم توفر مصادر التمويل ، حيث تعتمد في معظمها على المصادر الذاتية بشكل رئيسي مما يحد من قدرتها على التوسع والتطور وإقامة صناعات حديثة تستخدم أحدث التكنولوجيا في الإنتاج ، حيث يضعف ذلك أيضاً من فرص توفير رأس المال التشغيلي الذي يعتبر توفره أحد العناصر الأساسية والهامة في قدرة وسرعة هذه المنشآت على تصريف منتجاتها في الأسواق ، كما وتعاني أيضاً من مشكلة التسويق بسبب صغر حجم السوق الفلسطينية وعدم قدرتها على استيعاب الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة مما أدى ذلك إلى اشتداد حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجات الإسرائيلية وكذلك المستوردة ، كما أنها تعاني من مشكلات الصيانة بسبب استخدامها الآلات القديمة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة تعطلها عن العمل وزيادة متطلبات الصيانة مما ينعكس ذلك سلباً على الإنتاج كما ونوعاً ، كما أن بعضها يواجه صعوبات في الحصول على قطع الغيار خاصة تلك التي تستخدم تقنيات حديثة في الإنتاج .

ومن أهم هذه المشاكل التي سنوليها أهمية كبيرة مشكلة الموقع ، فمعظم الأماكن المقامة لهذه الصناعة الحيوية تقع غالباً على أطراف مداخل المدن الرئيسية ، وان موقعها غير المناسب بسبب ضرراً للمنتج وللبيئة وللمواطنين .

إن الموقع غير المناسب له آثار سلبية على المنتج والمستهلك والمجتمع على حد سواء ، فهو يترك آثاراً سلبية على المنتج من ناحية ارتفاع تكلفة قطع الأرض، وصغر حجمها ، وارتفاع تكلفة خدمات البنية التحتية من شبكات (الماء ، الكهرباء ، الطرق ، الصرف الصحي ، الاتصالات والخدمات المرافقة مثل النقل ، البريد ، البنوك والأمن) لهذه الصناعة وعدم توفرها مما يؤدي إلى

- الفصل السادس : عرض نتائج المسح الميداني ومناقشتها .
- الفصل السابع : النتائج والتوصيات.

2-1 مشكلة البحث وأهميته :

تبين مما سبق أن صناعة مناشير الحجر صناعة رئيسية حيث تعد من أهم الصناعات التحويلية في فلسطين ، فهي بالإضافة إلى تلبية حاجة السوق المحلية لقطاع الإنشاءات ومساهمتها بالصادرات ، فهي تسهم أيضاً بتعزيز الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية مع قطاعات اقتصادية عديدة ، مثل قطاع البناء ، الإنشاءات ، الكسارات وقطاع صناعة المعدات الإنتاجية وقطاع النقل أيضاً .

لقد ساهمت هذه الصناعة بـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 و 9% من القيمة المضافة و 9% من قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية وتوظيف ما مجموعه 5691 عاملاً أي نحو 8% من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، المسح الصناعي- 2000) إلا أنها تعاني من مشاكل جوهرية أهمها :-

1- الموقع : إن عدم مراعاة الاعتبارات البيئية من قبل أصحاب المناشير من خلال التشريعات والحوافز، وعدم تحديد معايير علمية لاختيار الموقع المناسب لها ترتبت عليه آثار سلبية وانعكست هذه الآثار على كل من المنتج المحلي على شكل زيادة في تكلفة الإنتاج ، وعلى المستهلك على شكل منتجات ذات أسعار عالية ، وعلى البيئة على شكل تلويثها من خلال مخلفات هذه الصناعة .

فانتشار معظم مناشير الحجر على مداخل المدن الرئيسية أو اختلاطها أو وقوعها داخل الأحياء السكنية ترتبت عليه الآثار السلبية التالية :

أ- إعاقة حركة المرور وتشكل الازدحامات عند مداخل المدن الرئيسية ، بسبب لجوء أصحاب مناشير الحجر لتخزين المواد الخام من الحجر أو المصنع منها عند أطراف وحواشي هذه الطرق بسبب صغر حجم موقع المناشير لديهم وعدم توفر أماكن التخزين وتتعدى ذلك لتصل لأغراض الترويج والتسويق .

ب- المساهمة في تشويه المنظر الطبيعي لمداخل المدن والمناحي الجمالية

ت- مفاقمتها إلى ظاهرة الضجيج والإزعاج الذي تعاني منه المدن أصلاً والناتج عن ضجيج مناشير القص أو المعدات الثقيلة من الشاحنات والرافعات .

ث- هذا فضلاً عن مفاقمتها ووضع الصعاب أمام ظاهرة تخطيط المدن "المد العمراني" أو التوسع الطبيعي لأحياء المدينة .

2- البنية التحتية : إن النتيجة المرافقة للموقع غير المناسب لهذه الصناعة هي ضعف البنية التحتية لهذه المواقع المتمثلة في شبكات كل من (الطرق ، الكهرباء ، الماء ، الصرف الصحي ، الاتصالات)والخدمات المرافقة من نقل و بريد ، وبنوك ، ومراكز أمن .. الخ ، مما ترتبت عليه الآثار السلبية الآتية :-

- أ- زيادة تكاليف الإنتاج بسبب عدم توفر خدمات البنية التحتية وبدائيتها إن وجدت ، ويتمثل ذلك في ارتفاع أثمان كل من خدمات النقل ، الكهرباء ، الماء ، الاتصالات ، إيجارات الأراضي .
- ب- مشكلة المياه العادمة الناتجة عن مخلفات هذه الصناعة ، وطرق التخلص البدائية منها، مما يشكل في غالب الأحيان مكاره صحية .
- ت- تلويثها للهواء نتيجة للغبار المتطاير من هذه الصناعة وما يترتب عليه من آثار سلبية ليس على الإنسان فقط وإنما على كل ما هو كائن حي من حيوان ونبات .

3- التراخيص : لقد أسهمت الآثار السلبية الناتجة عن الموقع غير المناسب وعن ضعف البنية التحتية وما تشكله من آثار بيئية ليست بالبسيطة في جعل المنتجين والقوى الشعبية يقومون بتلمس وإقرار أثارها البيئية الخطرة ، على الرغم من أهمية هذه الصناعة ، إلا أن الآثار السلبية أسهمت في صعوبة منح التراخيص اللازمة لعملها

إن حجم المشكلة ليس بسيطاً ، وإن أهمية صناعة مناشير الحجر بالنسبة لقطاع الصناعة الفلسطيني أنها إحدى أهم مكوناته ، وذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي ودورها في التشغيل وتعزيزها للروابط والتشابكات الأمامية والخلفية مع قطاعات اقتصادية عديدة ، حيث أدى ذلك إلى اهتمام الباحث وتقديمه لأحد الخيارات لعلاج هذه المشكلة وهو "إنشاء المناطق الصناعية" التي قد توفر الإجابة والعلاج الشافي لهذه المشاكل الجوهرية السالفة الذكر من خلال قدرتها على توفير الموقع المناسب المبني على أسس واعتبارات علمية ، وخطة شاملة ، وقدرتها على حل مشكلة البنية التحتية اللازمة والملائمة لهذه الصناعة ، وتوفير إمكانية حل المشاكل البيئية المرافقة لهذه الصناعة من خلال إقامة محطات التنقية أو حتى تلك المعنية بتنقية الهواء عن طريق محطات "فلتره الهواء" هذا فضلاً عن قدرتها على توفير الحوافز والتسهيلات اللازمة لمنح التراخيص ، وتوفير قطع الأرض ، وتسهيل عمل هذه الصناعة .

3-1 فرضيات الدراسة:

تم في هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية :-

- 1- الأرض المقام عليها المشروع لا تؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية .
- 2- موقع المشروع لن يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية .
- 3- حجم رأس المال لا يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية.
- 4- تصنيف موقع المشروع لن يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية .
- 5- ترخيص المشروع لا يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية.
- 6- جهة الترخيص لن يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية .
- 7- عمر المشروع لا يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية .
- 8- نوع الإنتاج لن يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية.
- 9- الشكل القانوني لا يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية .
- 10- نوع المنشار المستخدم لن يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية
- 11- المنشآت لن تنتقل إلى المناطق الصناعية.
- 12- المنشآت ستطلب حوافز من أجل الانتقال.
- 13- عدد العمال لا يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية .
- 14- طرق التخلص من المخلفات (السائلة والصلبة) لن يؤثر على موقف آراء أصحاب المناشير اتجاه المناطق الصناعية .

4-1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

- 1- التعرف على مشكلة الموقع غير المناسب لمناشير الحجر وأبعادها وأسبابها وأثارها حيث أن الموقع غير المناسب وضعف البنى التحتية لمجمل هذه الصناعة ترتبت عليه آثار سلبية تمثلت بتلويثها للبيئة ، ويتدني نوعية خدمات البنية التحتية .
- 2- تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على قدرة وإمكانية المناطق الصناعية كوسيلة لحل مشكلة الموقع غير المناسب بحيث سيتم التطرق إلى آلية عمل المناطق الصناعية ودورها في تنمية القطاع الصناعي ، وذلك من خلال مراجعة التجارب الناجحة في بعض الدول التي اعتمدت آلية المناطق الصناعية كوسيلة للتنمية الصناعية.
- 3- اقتراح السياسات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع والمتمثلة في النواحي الإدارية ، المالية ، والتسويقية مثل هيئة عليا للتنمية تتولى الجوانب الإدارية من تخطيط وإشراف ورقابة وتنفيذ ، وتوفير كافة الحوافز والتسهيلات لجلب هذه الصناعة إليها وتوفير الجهات المالية الداعمة لها : الحكومية ، القطاع الخاص ، الدول المانحة ومدى إمكانية الاستفادة من النواحي التصديرية لهذه الصناعة الحيوية عن طريق إقامة جسم يتولى مسؤولية الترويج والتسويق لصناعة الحجر الفلسطينية محلياً وخارجياً .

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع بيانات من مصادر أولية وثانوية وتشمل المصادر الأولية :

❖ استمارة ميدانية : تم تصميم وتنظيم استبانته حول دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي / حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين ، حيث تم اختيار العينة بأسلوب عشوائي ، وتمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي المحوسب (SPSS) ، وذلك باستخدام المعالجات التالية :-

- التكرارات والأهمية النسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.

- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent t test . ٥٨٢٢٢٢٢

- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) .

وتم تحليلها والتوصل إلى النتائج والاستبانته موجودة (ملحق رقم 2) .

وبسبب صعوبة التنقل وتعذره (الناتجة عن القيود الإسرائيلية الاغلاقات شبة المتواصلة لمحافظة الفلسطينية) اقتصر الباحث بتوجيه الاستبانته على أصحاب مناشير الحجر في محافظة جنين هذا بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة لهذه الصناعة في محافظة جنين .

❖ مقابلات مع كل من :

- الوزارات المعنية مثل وزارة الاقتصاد الوطني ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، وزارة الحكم المحلي ، وزارة العمل .
- مقابلة مجموعة من الخبراء في المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص مثل البلديات ، الغرف التجارية ، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ، شركة الشمال الصناعية الدولية ، والشركات الاستشارية (جلوبل للاستشارات الإدارية) .

❖ أما المصادر الثانوية فتشمل : منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خاصة المسح الصناعي .

كما تم دراسة ومراجعة أدبيات الدراسات السابقة ذات العلاقة بما في ذلك الدراسات التي أجريت حول صناعة المناشير والمناطق الصناعية ، واعتمدت الدراسة في تحليلها وتبويبها للبيانات الاسلوب الكمي ، واسلوب الاستقراء الوصفي .

1-6 تلخيص الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بصناعة الحجر ، حيث توزعت هذه الدراسات من حيث التوزيع الجغرافي لتشمل فلسطين و المحافظات الرئيسية و خاصة في شمال الضفة الغربية أو جنوبها وقد إنعكس ذلك على توزيع هذه الصناعة و مركزها ، و درجة ارتباطها بمقالع الحجر التي توفر- المادة الخام لصناعة المناشير ، و تعتبر جميع هذه الدراسات ذات فائدة كبيرة لتسليطها الضوء على هذه الصناعة الحيوية الهامة ، و من أهم هذه الدراسات ما يلي :-

1- صناعة المحاجر و الكسارات و المناشير في الضفة الغربية و قطاع غزة: الواقع و الآفاق (مكحول و أبو الرب ، 1999) ، اعتمدت الدراسة من اجل تحقيق أهدافها على مصادر أولية و ثانوية للبيانات ، حيث تمثلت المصادر الأولية عن طريق اختبار عينة من المناشير و المحاجر و الكسارات ، أما في ما يخص البيانات الثانوية فقد اعتمدت الدراسة على منشورات دائرة الإحصاء المركزية .

بحثت هذه الدراسة الظروف و الأوضاع الحالية للمحاجر و الكسارات و المناشير ، من حيث عدد و توزيع المنتجين ، الإنتاج ، التكاليف ، و التسويق ، تقنيات الإنتاج ، الصيانة ، رأس المال المستثمر بالإضافة إلى تقييم أداء هذه الصناعة من حيث الإنتاجية و القدرة التنافسية . كما أبرزت أهم المشكلات الحالية التي تواجه هذه الصناعة . والتي يتمثل بعضها في نقص التمويل و صعوبات في تحصيل الديون والضرائب و تسويات المقاصة ، و يتمثل البعض الآخر في اشتداد حدة المنافسة المحلية ، و المنافسة مع المنتجات الإسرائيلية ، و تخلف البنية التحتية ، و صعوبات الترخيص و تقييد عملية التصدير بالإضافة للقيود المفروضة على استخدام المواد المساعدة (البارود).

في حين خلصت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات لتطوير أداء هذه الصناعة ، و من أهم الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تنمية و تطوير صناعة المحاجر و الكسارات : توفير التمويل الكافي ، و حل مشكلة الترخيص و معالجة مشكلة الضرائب و إنشاء و تحسين البنية التحتية ، و توفير التدريب المهني ، و استخدام الوسائل العلمية الحديثة خاصة المسح الجيولوجي ، بالإضافة إلى تطبيق المواصفات و المقاييس الفلسطينية .

أما الإجراءات التي قد تساعد على تطوير صناعة الحجر فتشمل : تشكيل جسم يتولى مسؤولية تسويق و ترويج منتجات الحجارة و توفير التمويل للاستثمار في المعدات الجديدة ، و تمويل الصناعات ، و تحسين ظروف العمل و الإنتاج ، و تطوير مهارات العمال ، و استخدام طرق حديثة (آلية) في تحميل و إنزال الحجارة المصنعة ، و الالتزام بالمواصفات الفلسطينية ، و العمل على حل مشكلة الترخيص بالإضافة إلى تحديد معايير علمية لاختيار مواقع المناشير .

2- التصنيع في الضفة الغربية (أبو الشكر ، وآخرون ، 1991) اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها أسلوب المسح الشامل ، و أسلوب المعاينة الإحصائية لكافة المؤسسات الصناعية التي تشغل ثمانية عمال فاكثر .

بحثت هذه الدراسة مستوى التصنيع في الضفة الغربية في ماضيه و حاضره ، و ذلك لمعرفة أهم خصائصه و مميزاته ، و المشكلات التي يعاني منها و القيود التي تقف حائلا دون تطويره ، حيث تمثلت هذه المشكلات : بالتسويق و الناتجة عن صغر حجم السوق المحلية ، و منافسة المنتجات الإسرائيلية و الأجنبية ، و المشكلات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج و التكنولوجيا ، و شح مصادر التمويل بالإضافة إلى مشكلة الأوضاع التنظيمية و انعدام التخطيط في القطاع الصناعي حيث نتج عن ذلك فوضى في تأسيس المصانع .

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات و التوصيات تمثلت في : التركيز على الإنتاج للسوق المحلية ، و إقامة مصانع جديدة ذات حجم صغير ، و اعتماد المواصفات و المقاييس العالمية للإنتاج الوطني ، و ضرورة دعم القطاع الخاص و الإسراع في إنشاء بنك للإئتمان الصناعي في الأراضي الفلسطينية ، و العمل على فتح الأسواق العربية بالإضافة إلى إنشاء مجلس استشاري صناعي تتمثل عضويته من كل من الصناعيين و الأكاديميين .

3- المحاجر و صناعة الحجر في شمال الضفة الغربية (الشلة ، 1999) و هي دراسة تحليلية لصناعة الحجر في شمال الضفة الغربية حيث اعتمدت هذه الدراسة في جمع البيانات على استبانة صممت بما يتلاءم مع أهدافها و قد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) في تحليل البيانات .

بحثت هذه الدراسة المقومات الطبيعية و البشرية التي ساعدت على قيامها و تطويرها ، كما أبرزت الصفة التوزيعية لها في محافظات الشمال و كذلك أبرزت المشكلات التي تعترضها حيث تمثلت هذه المشكلات في : عدم توفر مرافق البنية التحتية الأساسية ، و ضعف راس المال و عدم توفر مصادر التمويل ، و الارتجالية و عدم التخطيط و المنافسة المحلية و الخارجية و الشبكات الراجعة بالإضافة إلى مشكلة التراخيص .

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التوصيات ، حيث تمثلت النتائج في : توفر المقومات البيئية المناسبة لقيام واستمرار هذه الصناعة ، كما دلت على وجود تباين واضح في توزيعها و تركزها ما بين محافظات شمال الضفة الغربية حيث احتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى سواء في عدد المنشآت أو المشتغلين ، و جاءت محافظة جنين في المرتبة الثانية ، في حين خلت محافظات سلفيت و قلقيلية من كل من الكسارات و المحاجر والمخارط .

في حين تمثلت التوصيات في : ضرورة إنشاء مناطق صناعية مختارة بشكل جيد لما لها من فوائد اقتصادية و بيئية هامة و ضرورة إعادة تسوية الأرض و زراعتها بالأشجار و جعلها محميات طبيعية ، و الاستفادة من الحفر الناتجة عن المحاجر بجعلها برك اصطناعية لتجميع مياه الأمطار أو استخدامها (الحفر) مكب للنفايات و من ثم طمرها بدل الحرق و على الأمد البعيد استخراجها على شكل أسمدة عضوية رخيصة .

4- بناء منافسة إيجابية في الاقتصاد الفلسطيني : صناعة الحجر (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، المجلد 7 ، 1998) .

أبرزت هذه الدراسة أهمية هذه الصناعة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي ، حيث بلغت 3% من المجموع الكلي للناتج المحلي ، وتساهم كذلك بما نسبته 15% من مجمل صادرات القطاع الصناعي ، وتشغل ما مجموعه 4400 عامل⁽¹⁾ ، و كذلك أبرزت التوزيع الجغرافي لهذه الصناعة ، حيث توزعت على خمس مناطق رئيسية و هي : (الخليل ، جماعين – نابلس ، قباطية – جنين ، بيت لحم ، بني نعيم – الخليل) . ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة : وجود تنوع في طلبات المستهلكين من صناعة الحجر ، ووجود منتجات ذات جودة عالية و ثابتة و منتجات ذات جودة منخفضة وغير ثابتة ، وان الحجر ذا الجودة العالية يقود إلى منافسة عالية الجودة ، وان جودة الحجر مرتبطة بمكان استخراجها ، بالإضافة إلى أن التركيز على الربح في المدى القصير أدى إلى أن معظم منشآت صناعة الحجر أصبحت في موقف ضعيف للمنافسة .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات انقسمت إلى : توصيات على المدى القصير تمثلت بـ : تمييز الإنتاج من خلال إنتاج منتج عالي الجودة فقط ، و العمل على إنتاج نوعيات مختارة (الأعمدة ، الأقواس ، النوافير ، برا طيش الشبائيك، والمطابخ) بالإضافة إلى توجيه افضل منتج إلى الزبائن المفضلين (الأثرياء المحليين والمغتربين ، الأجانب خاصة دول الخليج) .
وأما التوصيات على المدى الطويل تمثلت بـ : تطوير قاعدة الموارد البشرية من خلال : تأسيس مراكز تدريب تطوعية ، والعمل على تطوير الفنيين لجسر الهوة ما بينهم و المؤهلين (المهندسين) وزيادة عدد المراكز المتخصصة بتدريس الهندسة ، وتطوير وتحسين الخدمات الداعمة : من خلال تطوير التسويق وخدمات التوزيع ، وتحسين نظام معلومات متعلق بالتكنولوجيا و الأسواق الأجنبية التي تعتبر مهمة لكلا الطرفين المستوردين و المصدرين .

(1) يختلف هذا الرقم عن ما هو موجود في ص 3 نظرا لإختلاف السنة .

الفصل الثاني

المناطق الصناعية :

مفهومها ودورها في التنمية

(البلدية) على تأجير أو بيع الأرض للمشاريع وتزويدها بالخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك هناك ما يعرف بالأراضي الصناعية، "Industrial area" والتي تشبه المواقع الصناعية إلى حد كبير باستثناء أنها توفر قطعاً من الأرض مهياً (من ناحية تسوية الأرض) ومقسمة إلى وحدات صناعية تعرض للبيع أو التأجير، إضافة إلى توفير خدمات البنية التحتية. إلا أن العلاقة بين أصحاب المشاريع تنتهي بعد عملية البيع أو التأجير بعكس المناطق الصناعية. (مكحول، ص 11، 1998).

2-3 نشأة المناطق الصناعية :

تسبب نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى فقد أنشئ العديد منها في عهد الإمبراطورية الرومانية حيث تمركزت على موانئ البحر الأبيض المتوسط وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي ولتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية (عبدالرحمن، ص 131، 1994م) ولكن تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عملياً منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية قرب مانشستر بالمملكة المتحدة عام 1896م، ولحقت منطقة صناعية أخرى أقيمت قرب شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1899م، ثم أقيمت منطقة صناعية ثالثة حول نابولي بإيطاليا في عام 1904م، ولم تأخذ هذه الظاهرة في الانتشار إلا منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت كل من الدول المتقدمة والنامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية (صالح، ص 261، 1985).

شهدت دول العالم الثالث من النصف الثاني للقرن العشرين الكثير من عمليات إنشاء المناطق الصناعية والتجارية وخاصة بعد أن أصدرت التشريعات القانونية والإدارية المشجعة، وعلى سبيل المثال فقد تم إنشاء أربع مناطق صناعية في جمهورية مصر العربية عام 1973م وفي أيرلندا عام 1959 والمغرب 1960 وفي كل من اليمن وسنغافورة وماليزيا والفلبين مع نهاية عام 1970، كما توالى عمليات إنشاء هذه المناطق الصناعية في بعض الدول الإفريقية مثل السنغال ونيجيريا وليبيريا وفي آسيا تم إنشاء عدد من المناطق الصناعية في كل من دولة الإمارات والسعودية والأردن وباكستان والهند بالإضافة إلى دول أمريكا الجنوبية مثل ناميبيا والمكسيك والبرازيل.

2-3-1 أسباب انتشارها : تعزى أسباب انتشار المناطق الصناعية وخاصة مع بداية عقد الخمسينات من القرن العشرين لعدة عوامل أهمها (عبدالرحمن، ص 132، 1994) :-
أ- ظهور التقسيم الدولي للعمل - أسهمت هذه الظاهرة في زيادة نشاط المناطق الصناعية ونشأتها في الدول النامية، حيث حرص العديد من الدول المتقدمة على التخلص من صناعاتها التحويلية من خلال نقلها إلى بلدان العالم الثالث، حيث توجد بعض المؤشرات الأخرى التي توضح المتغيرات الجديدة التي رافقت عملية التقسيم الدولي للعمل وتتمثل هذه المؤشرات في:-

- 1- المنافسة : فيسبب ارتفاع تكاليف الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة ، أصبحت الدول النامية لها القدرة على منافسة الدول المتقدمة في إنتاج هذه الصناعات .
- 2- توفر مقومات الإنتاج لدى الدول النامية ونجاح الكثير منها بإنشاء الصناعات التحويلية.
- 3- اعتماد غالبية الدول المتقدمة وتركيزها على الصناعات الثقيلة لزيادة الأرباح والسيطرة على التكنولوجيا .
- 4- سعى العديد من الدول المتقدمة لإنتاج بعض أجزاء صناعاتها التحويلية في الدول النامية.
- 5- ساهمت هذه العوامل مجتمعة في زيادة تشجيع المناطق الصناعية في الدول النامية التي أصبحت بمثابة مناطق جذب لها .
- ب- سعي الدول المتقدمة للإستفادة من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة التي ظهرت مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين وتبنيها لمجموعة من السياسات مثل :-
- (1) الاهتمام بالبنية الأساسية التي تخدم إنشاء المناطق الصناعية
 - (2) ربط عملية إنشاء هذه المناطق بسياسات التخطيط العمراني والاقتصادي والاجتماعي
 - (3) توفير كافة الإمكانيات الإدارية ، الفنية والمهياة لعمليات التصنيع
 - (4) تعزيز العلاقات التجارية من خلال تبني سياسة عمل السوق الحرة والسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال .
- وعالية يمكن القول إن إنتشار إقامة المناطق الصناعية ارتبط بمجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم في العقود الماضية وبإسهامات الشركات متعددة الجنسيات .
- 2-3-2 تجارب بعض الدول في إنشائها :
- تفاوتت الدول في تاريخ إنشاء المناطق الصناعية ، حيث كانت بريطانيا أولى الدول التي مارست الفكرة عملياً ولحقها كل من أمريكا ، إيطاليا وبقية دول العالم بما فيها النامية والمتقدمة على حد سواء للأهمية البالغة لهذه المناطق واستخدامها من قبل الدول المختلفة كوسيلة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية بمفهومها الأشمل ، ولم يقتصر هذا التعاون على تاريخ إنشاء المناطق الصناعية وإنما تعدى ذلك التعاون إلى السياسات الخاصة لكل دولة والتي إتبعتها لإنجاح برنامج المناطق الصناعية الخاصة بها وعليه سيتم تلخيص تجارب بعض الدول في إنشاء المناطق الصناعية (Vepa, p.4, 1973) :-

2-3-2-1 المملكة المتحدة :

لقد أنشئ أول مجمع صناعي في مانشستر في بريطانيا عام 1896م في بداية القرن العشرين ، وتوالى بعد ذلك إنشاء المناطق الصناعية في بريطانيا في كل مكان مثل شركات الأسهم المتحدة بدون مساعدة من الحكومة وتحصل على دخلها من خلال تأجير الأماكن والبنائات ومن تقديم المنافع والخدمات . كما أنشئت الصناعات الهندسية الخفيفة في هذه المناطق الصناعية والتي كانت موجودة في المدن الكبيرة مثل ليفر بول ، مانشستر ، ولندن ، لكن في الثلاثينات لعبت الحكومة دوراً خاصاً في ترويج وبناء هذه المناطق .

إن أول تشريع في هذا المضمار قد أقر عام 1934م في وقت أزمة الاقتصاد الحادة "الكساد" ، فقد صمم ذلك من أجل مساعدة صناعات إقليمية بعينها آخذة بعين الاعتبار البطالة للمساهمة في تشجيع العمالة ، تحت هذا التصرف روجت الصناعة في مناطق خاصة أو معينة تملكها الحكومة، كما إن مناطق صناعية ليس هدفها الربح قد أسست في ست مناطق قد أنشئت في بريطانيا وويلز وواحدة في اسكتلندا .

حوافز متعددة قدمت من خلال المناطق الصناعية من أجل جذب الصناعات إليها ، فقد تم بناء مصانع وتوفير خدمات بسعر قريب من الاسعار المحلية ، وضمانات وقروض قدمت بفوائد قليلة .

بعد الحرب العالمية الثانية سيطرت الحكومة مباشرة على المواقع الصناعية في جميع أنحاء البلاد وفي عام 1945م كان توزيع مراسيم الصناعات قد أعطى نتيجة لهذه السياسات (سياسات السيطرة الحكومية المباشرة على المواقع الصناعية) ، فالهدف من هذا المرسوم تطوير مناطق معينة من أجل التحكم في واردات المنشآت الصناعية من خلال تأمين التوزيع المناسب للصناعات ، وتحت هذا المرسوم فإن المناطق الخاصة المقصودة بالتطوير الصناعي أعيدت تسميتها حيث أصبح اسمها مناطق التطوير ، وإن هيئة التجارة سيطرت على قوى السماسرة لبناء مصانع في هذه المناطق بينما الخزينة كان لها السلطة أن تعطي القروض والمنح لمشاريع غير قادرة على تأمين المال من خلال القنوات العادية ، وتحت مرسوم المال الصناعي من عام 1958م فإن القروض والمنح أصبحت متوفرة للمناطق التي كانت تعاني من معدل عال من البطالة حيث أصبحت مشمولة في مناطق التطوير وتحت مرسوم التوظيف المحلي من عام 1960م ، فإن هيئة التجارة خولت لتساعد في إيجاد أماكن عمل في بريطانيا عندما توجد نسبة عالية من البطالة ، وفي نفس هذا المرسوم فإن الحكومة مولت شركات المناطق الصناعية حيث أدارت هذه المناطق الصناعية في مناطق التطوير و حل محلها ثلاث مناطق إدارية وصناعية إحداها لإنجلترا والثانية لاسكتلندا والثالثة لويلز ، وهذه المؤسسات توجه وتمول من قبل هيئة التجارة ، وفي منتصف عام 1960م فإن 39 منطقة صناعية تشمل أكثر من ألف مصنع كانت قد أسست تحت هذا المرسوم .

2-2-3-2 الولايات المتحدة الأمريكية : (USA)

إن أقدم المناطق الصناعية أو المتنزعات الصناعية كانت موجودة في شيكاغو ولكن النمو الاقتصادي في العقد الأول من القرن العشرين كان بطيئاً، إذ لم يكن أكثر من ثلاثة وثلثين مشروعاً حتى عام 1904م ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية فقد كان النمو سريعاً جداً وأن شركات السكة الحديدية قد لعبت دوراً مهماً في تطوير المناطق الصناعية ، لأنها كانت مهتمة بالمنافع غير المباشرة الناتجة عن مدخلات الشحن المتزايدة ، ولذلك فإنها قدمت دوافع خاصة على شكل أسعار مشتريات لمناطق صناعية ، وضمانات شحن قليلة إلى الصناعات ، وممولين آخرين للمناطق الصناعية التي تحتوي على مؤسسات تطوير صناعية وسماسة مجمعات حقيقية فردية ومقاولين ومهندسين معماريين وآخرين ، والعديد من المؤسسات غير الربحية قد طورت المناطق الصناعية كذلك ، وأن المجتمع قد مول مناطق صناعية تهدف إلى تحقيق فوائد غير مباشرة والتي جلبها التصنيع إلى المجتمع على شكل توظيف أيدي عاملة ، التجارة ، الخدمات ، والإيرادات الضريبية الخ .

وقد بذلت محاولة لإعطاء التوظيف إلى السكان المحليين وبنفس الوقت لتخفيض ضرائب المجمعات الصناعية الحقيقية على افتراض أن النمو الصناعي سوف يزيد من الربح المحلي بدون زيادة متناسبة في تكاليف الخدمات البلدية .

إن أكبر زيادة في استخدام المناطق الصناعية كانت قد حدثت من عام 1950 وفي الوقت الحاضر فإن صناعة الولايات المتحدة لها نظرة جديدة ، متنزعات صناعية مخططة : كما ساهم انشاء الطرق في أوائل الخمسينات كمرحلة لحرارة السير السريع حول بوسطن بإحداث تطوراً كبيراً في المتنزعات الصناعية الممولة بالتمويل الخاص والمتخصصة بالإلكترونيات ، وهذا الزخم الحالي في تطور المتنزعات الصناعية في الولايات المتحدة يعود أو يرجع إلى أن الأرض في المدن أصبحت ثمينة وبشكل متزايد والتي أجبرت الصناعة الجديدة على أن تبقى في ضواحي المناطق القريبة من العاصمة ، وأن المتنزعات الصناعية المخططة تعطي نقطة بؤرية لتخطيط المجتمع والتي روجت وطورت أساساً بوكالات خاصة بدون أي تدخل مباشر من الحكومة الفدرالية .

وعلى كل حال فإن الحكومة القومية والحكومات المحلية قد شجعت بشكل فعال توزيع الصناعات الجديدة ، وكان هناك تحقيق متنام نظم المتنزعات الصناعية والتي شكلت آلية قوية لتطوير قطاع الصناعة وتتميته.

في إيطاليا أنشئت المناطق الصناعية لتطوير الصناعة وقد أسست المنطقة الأولى سنة 1904 في نابولي وكانت معظم المناطق قد أسست قبل 1950 وقد وجدت في الجزء الشمالي من البلاد الأقل تطوراً اقتصادياً ، وقد بذل القليل من الاهتمام للترويج للمناطق الأقل تطوراً من خلال المناطق الصناعية المخططة وفي سنة 1953 فإن الحكومات الإقليمية كما في صقليا وسريدينيا قد سنت قوانين تسمح بتأسيس مناطق صناعية حيث أن عدداً كبيراً من الدوافع مثل الإعفاءات الضريبية والقروض بمعدلات منخفضة ، وتوفير المياه والكهرباء أصبحت متوفرة وبعد الحرب العالمية الثانية فإن حكومة إيطاليا بدأت ببرنامج تطوير اقتصادي لجنوب إيطاليا الذي اعتبر بأنه المنطقة الأقل تطوراً في أوروبا ، وقد أوجد صندوق لجنوب إيطاليا سنة 1950 ليمول التطوير الاقتصادي لهذه المنطقة وهذا الصندوق يمول برنامج استثمار عام في الري واستصلاح الأراضي وإعادة تشييل الغابات وبناء الطرق وتسهيلات أخرى ، وان هذا الصندوق مسموح له أيضاً أن يمنح حتى 20% من النفقات التي لها علاقة ببناء المعامل وتركيب الآلات وبناء الطرق والمجاري والمنافع الأخرى ، كما أن البلديات يمكن أن تبيع أو تؤجر المواقع الفردية والبنيات وتمنح إعفاءات من الضرائب المحلية .

وأما اليوم فإن أكثر من 60% من المناطق الصناعية في إيطاليا موجودة في الجنوب ، وان العديد من المناطق قد حددت كمناطق للتطوير الصناعي وهذه المناطق قد خططت حسب ثلاث مجموعات من الاعتبارات :-

الاعتبار الأول : مناطق تفرض نفسها لتطور آخر تحيط بالمناطق الحضرية الكبيرة .
 الاعتبار الثاني : مناطق تطوير كاملة حيث توجد بها الموارد الطبيعية الكبيرة وحيث الاستثمار الرأسمالي قد جهز في التسهيلات التي لها علاقة بالبنى التحتية .
 الاعتبار الثالث : مناطق التحسين حيث الموارد محدودة فيما يتعلق بالسكان وبالإضافة إلى ذلك فقد أوصي في مناطق التطوير الصناعي التي هي كبيرة نسبياً ومتجانسة (بؤر) على شكل مجمعات صناعية يمكن أن تنشأ كما في بريطانيا .

هنالك اهتمام كبير في تأسيس المناطق الصناعية منذ الستينات في اليابان وان الهدف الرئيسي لترويج هذه المناطق هو مساعدة رجال الأعمال الصغار للانتقال كمجموعة إلى مواقع مناسبة لتأسيس المعامل بعيداً عن مناطق المدينة وإن معظم المؤسسات الصناعية التي بنيت في اليابان قد أسست على مبدأ تعاوني وان الحكومة قد شجعت في تشكيل هذه المجمعات لاتخاذ

المبادرة في تأسيس المناطق الصناعية عن طريق تقديم القروض الخالية من الأرباح والمنح بهدف إعطاء تسهيلات الخدمات العامة ومن أجل الحصول على الدعم فان المنطقة الصناعية يجب عليها الإيفاء بهذه الشروط التي أوصت بها الحكومة والمتعلقة بمكان الموقع وعدد وحدات التعاون وتجميع المعامل ونوع المشاريع التي سوف تبنى . بحيث تؤسس المناطق الصناعية تسهيلات الإنتاج العامة وتقدم الفوائد والمنافع وإنشاء المباني ، وان الوحدات التي تبنى على المناطق الصناعية هي معفية من الضرائب على الأرض أيضاً فان القروض الطويلة الأجل للسكن والرفاه أصبحت متوفرة عن طريق صندوق السكن ومشروع التقاعد الخيري وأن الحكومة اليابانية قد استعملت برنامج المنطقة الصناعية إلى حد كبير وبشكل رئيسي كأداة لتقليل الازدحام في المناطق القريبة من العاصمة ولمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

2-3-2-5 التجربة الفلسطينية :

بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 فقد خططت لإقامة تسع مناطق صناعية في الأراضي الفلسطينية حيث كان أول منطقة صناعية من المناطق الصناعية التسع المخطط إقامتها هي منطقة المنطار في غزة والتي تم تنفيذها وبدأ العمل بها فعلياً في شهر كانون ثاني من عام 1998 ، وتقوم هذه المنطقة على قطعة أرض مساحتها 50 هكتار (500 دونم) وتقع في الجزء الشمالي من قطاع غزة على الحدود مع اسرائيل . كما تجدر الإشارة الى أن وزارة الإقتصاد الوطني قد وقعت عقداً مع شركة فلسطين للتنمية والإستثمار (باديكو) لإدارة المنطقة الصناعية في غزة كونها الشركة المطورة .

إن منطقة المنطار الصناعية شأنها شأن المناطق الصناعية الأخرى توفر مساحة واسعة من الأرض والمباني الصناعية للإستثمار بأسعار تنافسية ، وتوفر خدمات البنى التحتية الأساسية والمكاملة والتي تشمل الطرق ، الكهرباء ، الهاتف ، الصرف الصحي، الأمن..... الخ .

كما تقدم السلطة الوطنية الفلسطينية حزمة من الحوافز لهذه المنطقة أهمها: إعفاء كامل من كل الضرائب المباشرة (الجمارك ، الرسوم) على الآلات والمعدات المستخدمة ، إعادة تحويل كامل الأرباح ورأس المال الى الوطن الأصلي ، وتأمين ضد المخاطر السياسية .

ومن المناطق اصناعية الأخرى والتي خطط لها وتم توقيع إتفاقية إنشاؤها منطقة جنين الصناعية (المقبينة) ، ومنطقة نابلس الصناعية (زعتره) . بالنسبة لمنطقة جنين فقد تشكلت شركة خاصة بها (شركة الشمال الصناعية) ، وتم شراء الأرض اللازمة للمشروع (1250 دونم) ، وتم الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المنطقة الصناعية ، بالإضافة إلى إعداد دراسة الجدوى الإقتصادية والفنية لتصميم المنطقة بما فيها البنى التحتية في داخل وخارج المنطقة الصناعية. ولكن لم يتم تنفيذ المشروع لحد الآن بسبب إنتفاضة الأقصى .

أما بالنسبة لمنطقة نابلس الصناعية فقد تم إستملاك قطعة أرض بمساحة (1000 دونم) ، كما تم إعداد الدراسات الأولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNIDO) ، وتشرف على المشروع شركة خاصة تضم بلدية نابلس ، الغرفة التجارية ، باديكو ، وأطراف أخرى (مكحول ، ص22 ، 1998) . وإضافة إلى ما تقدم فإن وزارة الإقتصاد الوطني الفلسطينية تخطط لتأسيس مناطق صناعية أخرى بالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية والقطاع الخاص من أجل الشروع في إقامة مناطق صناعية في كل من طولكرم ، الخليل ، ورام الله ، وبمجرد إنجازها سوف تحظى بنفس مجموعة حوافز الإستثمار والتدابير التي حظيت بها منطقة غزة الصناعية (المنطار) .

2-3-2-6 سلطنة عمان :

لقد تم إنشاء أول منطقة صناعية في السلطنة عام 1983 ، حيث جاءت عملية إنشاء منطقة الرسيل الصناعية مواكبة لتطبيق سياسة التنمية الصناعية ، وذلك خلال فترة الخطة الخمسية الثانية 81-1985 ، وبدأ الإنتاج الفعلي في عام 1985 وأن عملية إنشائها قد تمت بصورة مدروسة وعكست المرحلة الأولى لإفتتاح المنطقة في ديسمبر 1985 إنشاء عدد من المصانع التي بدأت الإنتاج بالفعل مع التخطيط للمرحلة الثانية التي أنشئت خلالها أحد عشر مصنعاً تم دخولها مرحلة الإنتاج نهاية عام 1990 ، كما يجري التخطيط للمراحل اللاحقة لالنتهاء من مجموعة مماثلة من المصانع حيث بلغ عدد المصانع من مختلف القطاعات الصناعية الإنتاجية 60 مصنعا حتى عام 1992 (عبد الرحمن ، ص123 ، 1994) .

كما تستمر عملية تطوير منطقة الرسيل لتوسيع حجمها وعدد المصانع فيها خاصة بعد أن تزايدت طلبات المستثمرين الصناعية في السنوات الأخيرة لنجاح التجربة وإقبال القطاع الخاص المحلي عليها ، وبالفعل تم تخصيص مبلغ 9.7 (م.ر.ع) خلال الخطة الخمسية الرابعة .

كما جاءت عملية إختيار موقع منطقة الرسيل الصناعية من الناحية الجغرافية والبيئية على أسس سليمة حيث أقيمت على بعد 45 كم من العاصمة وتتوسط عدداً من الطرق والمواصلات ، كما تقرب من مطار السيب وميناء قابوس التجاري علاوة على ذلك ، إن هذه المنطقة تعتبر هيئة مستقلة أي تتمتع باستقلال مالي وإداري كامل، وتعمل تحت إشراف إدارة مستقلة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة .

وتقوم هيئة منطقة الرسيل الصناعية ، بتقديم العديد من التسهيلات والخدمات وهي بإيجاز:-

1- تخصيص مساحات مجهزة لأغراض البناء والمرافق لمساحات مختلفة حسب المشروعات الإستثمارية ، ويتراوح بعضها ما بين 1000-7000 متر ويتم تأجيرها

- لمدة 25 عاما قابلة للتجديد ، وبإيجارات مخفضة للمتر الواحد حيث بلغت ريالاً واحداً عام 1985 ثم خفض إلى 75% من الريال ووصل إلى 25% من الريال .
- 2- تخصيص المباني الجاهزة للمصانع ما بين 3000-4500 متر ، وتتراوح أسعار إيجارها السنوي بين 2-4 ريال للمتر .
- 3- توفير جميع الخدمات الأساسية مثل الطرق العامة ، المياه ، الكهرباء ، الغاز الاتصالات ، ومحطة معالجة المخلفات وحماية البيئة ، والعديد من الخدمات الأخرى مثل البريد ، والخدمات الإدارية .
- علاوة على ذلك تساهم هيئة منطقة الرسيل الصناعية في إجراء دراسات الجدوى اللازمة قبل إنشاء المشروعات الصناعية ، أو بعد انتهاء الإنتاج وتسويقه وإقامة المعارض سواء في السلطنة أو خارجها كنوع من سياسات التشجيع المستمر للنشاط الصناعي الخاص.
- كما تساهم الدولة من خلال تبنيها بعض السياسات المهمة لتشجيع إقامة المشروعات الصناعية التي تتمثل في مجموعة من الإجراءات الجمركية كما يلي:-
- 1- السياسات الجمركية: تتمتع جميع المنتجات الصناعية بالمنطقة بالإعفاءات الجمركية والضريبية على الواردات ولوازم الإنتاج المختلفة .
- 2- الخدمات الإدارية: يتم تقديم هذا النوع من الخدمات في إطار مساهمة كل من هيئة الرسيل ووزارة التجارة والصناعة ، والعمل على حماية المنتجات من أساليب الإغراق الاقتصادية .
- 3- الخدمات الفنية : وشمل هذا النوع من الخدمات تقديم دراسات الجدوى ، وتحليل مستوى الأسعار، ومشكلات التسويق والتوزيع والتحديث الإداري والمهني .
- 4- الخدمات المالية: تعكس طبيعة الخدمات والتسهيلات المالية وتتمثل في تقديم المنح ، والقروض الميسرة عن طريق بنك عمان والبنوك التجارية الأخرى بالإضافة إلى الدعم الحكومي المباشر .
- ... علاوة على ذلك ، فإن سياسات التخطيط للاستثمار الصناعي خلال الخطة الخمسية الرابعة 91-1995 ، عكست المزيد من الاهتمام بعملية توزيع الاستثمارات الصناعية على مختلف مناطق السلطنة بعد نجاح عملية التوطين الصناعي في منطقة الرسيل الصناعية ، حيث تم الإعداد لإنشاء ست مناطق صناعية أخرى ، جاءت جميعها بعيدا عن منطقة العاصمة وهي: منطقة ريسوت الصناعية بالمنطقة الجنوبية بتكلفة مقدارها 4.5 (م.ر.ع) ، منطقة نزوي الصناعية بالمنطقة الداخلية بتكلفة مقدارها 3.06 (م.ر.ع) ، منطقة صحار الصناعية بالمنطقة الباطنية بتكلفة مقدارها 4.85 (م.ر.ع) ، منطقة صور الصناعية بالمنطقة الشرقية بتكلفة مقدارها 3.6 (م.ر.ع) ، بالإضافة إلى منطقتين صناعيتين في كل من منطقة البريمة، ومستندم ،

إنتاجها للوحدة الصناعية الكبيرة لقاء الأشراف الفني والتقني من قبل المؤسسة الصناعية الكبيرة على الوحدات الصغيرة التي هي بمثابة فروع للمؤسسة الصناعية الكبيرة ومن الأمثلة على هذا النوع من المناطق الصناعية مدينة بنغالور في الهند إذ أنشئت شركة هندوستان للصناعات الحديدية وهي إحدى شركات القطاع العام الكبرى ، منطقة صناعية مساعدة ضمت خمسين وحدة صناعية صغيرة الحجم وذلك لتقوم هذه الوحدات بتقديم القطع للمصنع الكبير الرئيسي الذي تمتلكه الشركة .

3- منطقة صناعية وظيفية "Functional Industrial Estate" تسمى أيضاً باسم المنطقة الصناعية الخاصة بالتجارة الواحدة "Single Trade Estate" وتشتمل على مؤسسات صناعية تنتج صناعات من نفس الصنف وتختص بتجارة واحدة وتقسم وظائفها بين عدد الوحدات الصناعية الصغيرة والمنطقة لإنتاج ذي حجم كبير ، ويتميز هذا النوع من المناطق بمرافقه العامة الموحدة وبشرائه الجماعي للمواد الأولية وبمبيعاته الجماعية للمنتجات الصناعية ومن الأمثلة على هذا النوع من المناطق ، منطقة صناعة الجلود التي أنشئت في ضواحي مدينة القاهرة والمناطق الصناعية الوظيفية للصناعات الخشبية وصناعة الألبسة وصناعة الأدوات الحديدية في اليابان ومناطق صناعة أجهزة الراديو والساعات وقطع غيار السيارات والأجهزة الإلكترونية في الهند .

2-4-3 نوع المنطقة الصناعية وفقاً للدافعية "Motivation" :

الدافعية لها علاقة بالأهداف ومن هذا المنطلق فإن المنطقة يمكن أن تصنف على أساس دوافع تطويرية "Developmental" أو دوافع تحسينية "Promotional" أو دوافع احلالية "Dispersal" وعليه يمكن أن تصنف المناطق الصناعية حسب الدافع من إنشائها كما يلي :-

1- منطقة صناعية تطويرية "Developmental Industrial Estate" :

والمنطقة التطويرية هي المنطقة المصممة لتطوير وتحسين وزيادة مستوى النشاط الصناعي في المنطقة الموجودة بها ، وهذا عادة يمكن أن يكون غالباً في مناطق شبه ريفية أو منطقة ريفية ، وحتى نحقق هذا الهدف فقد كان من الضروري تحفيز موهبة المقاولين بين الحرفيين المختارين إذ أن هذا النوع يؤسس المنطقة الحاضنة "Nursery Estate" .

2- منطقة صناعية ترويجية "Promotional Industrial Estate" :

كل المناطق هي ترويجية أو تحسينية لكن هذا الاصطلاح يعني إدخال صناعات جديدة في مناطق متأخرة اقتصادياً وتنمية الصناعات الموجودة والمناطق الريفية تأتي ضمن هذا الباب ، إذ أنه يساعد على إنتاج وترقية العملية الصناعية في الأوساط الريفية .

3- منطقة صناعية احلالية "Dispersal Industrial Estate" :

إن الهدف الأساسي من وراء تشتت المناطق الصناعية وتوزيعها على أكثر من مكان هو حل مشكلة التركيز الصناعي التي تعاني من الاكتظاظ السكاني وضيق الأمكنة وبعض المشكلات البيئية ، ويعمل هذا النوع من المناطق على المساهمة في تخفيف حدة المشاكل المتعلقة في تخلف

بعض الأقاليم النائية ، وعلى الحد من مشكلة هجرة السكان من الريف إلى المدينة وعلى توزيع الاستثمارات وعدم تركزها في العواصم.

2-4-4 نوع المنطقة الصناعية وفقاً للملكية "Sponsorship" :

يمكن أن تصنف المناطق الصناعية حسب ملكيتها وتمويلها ورعايتها من قبل الوكالات القائمة على أمرها والتي تتولى دعمها بكافة الأموال اللازمة لها أو بجزء منها كما يلي :

1- التمويل الحكومي " Governmental " : تقوم الحكومة أو الحكومات المحلية أو المجالس البلدية بتمويل بعض المناطق الصناعية وعلى سبيل المثال أنشئت حكومة الهند المركزية اثنتين من المناطق ثم خططت لإنشاء منطقة صناعية في كل مدينة صناعية وتوسعت الخطة إلى أكثر من ذلك لتشمل شبكة كاملة من المناطق الصناعية وتشرف في الوقت الحاضر الحكومات المحلية على كافة المناطق الصناعية الريفية والحضرية وشبه الحضرية ، كما تقوم الحكومات المحلية ببناء وتطوير المناطق الجديدة وفق نظام خاص للتسليف والقروض تقدمه الحكومة المركزية ، مع وضع القواعد والنظم التي يجب اتباعها حين بناء المناطق الصناعية ، وعليه نرى أن المناطق الصناعية الحكومية في البلدان النامية هي التي تساهم في تحقيق النهوض الصناعي.

2- التمويل الخاص " Private " :

من الطبيعي كما تم ذكره أن تكون مساهمة التمويل الخاص في إنشاء المناطق الصناعية منخفضة في البلدان النامية لأن مثل هذه المشروعات بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص في هذه البلدان أن يتحملها وعليه يقع معظم العبء على القطاع العام ، ولكن في البلدان الصناعية المتقدمة فإن القطاع الخاص لديه القدرة على تأسيس المناطق الصناعية وذلك على شكل جمعيات تعاونية "Co-Operative Society" أو شركات محدودة " Limited Company " أو تجمعات من الصناعيين "An Association of Industrialists" تتولى إقامة المناطق الصناعية.

3- تمويل خاص مدعوم :

تقوم الحكومات بتقديم منح وقروض طويلة الأجل للمناطق التعاونية " Co-Operative Society" أو الشركات المساهمة المحدودة " Limited Company " أو مناطق الصناعيين وذلك لمساعدتهم على إنشاء المناطق الصناعية حيث تدعم القطاع الخاص وتيسر له السبل ليتمكن من تحقيق أرباح تشجعه على إقامتها وتساهم الاستثمارات الأجنبية في تقديم الدعم والمساعدة للقطاع الخاص في هذا الاتجاه ، وتقدم الاستثمارات الأجنبية من قبل حكومة أجنبية أو مؤسسة تمويل عالمية أو قد يكون التمويل من المصادر الأجنبية الخاصة .

2-5 أهداف المناطق الصناعية:

إن الهدف الأساسي من إنشاء المناطق الصناعية بشكل عام هو تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة صناعات ذات أحجام مختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها ، هذا فضلاً عن تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنية التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي ينتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي وازدهار عمراني ، كما توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث عن أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم ، وذلك لأن المطور أو المؤسسة المشرفة على المنطقة الصناعية قد فعلت ذلك سلفاً (صالح ، ص 263 ، 1985).

إن الأهداف السالفة الذكر من شأنها أن تضع هدفاً مهماً آخر من أهداف المناطق الصناعية وهو تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها ، وإذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات (الخارجية والداخلية) التي تتحقق بفعل وجودها في منطقة صناعية واحدة ومن الطبيعي أن يرافق تركز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق لمكاسب جماعية ما كان لها ان تتحقق وهي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية .

ومن هذه الوفورات التي تحققها المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجمع المؤسسات الصناعية في موقع واحد والوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تحول هذه الصناعات إلى مدنية صناعية والوفورات الخارجية الثابتة الناتجة عن إمكانية توسع المصنع وتطوره داخل المنطقة ، وكذلك الوفورات الخارجية الناتجة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد وهو المنطقة الصناعية .

إن هذه الأهداف الرئيسية العامة التي تم الحديث عنها لا تنفي ولا تمنع وجود أهداف خاصة لإقامة المناطق الصناعية لكل دولة إلى جانب هذه الأهداف العامة ، ففي بريطانيا كان الهدف من إقامة المناطق الصناعية في المناطق المختلفة لتميمتها لحل مشكلة البطالة ، أما في الهند فقد كان الغرض من أقامتها هو تطوير الصناعات الصغيرة وتنميتها ، بالإضافة إلى خلق روح التعاون بين الصناعيين في المناطق الصناعية لما يحققه ذلك من وفورات في المصانع.

وفي الولايات المتحدة كان الهدف من إقامة المنتزهات الصناعية تخطيط أراضي هذه المناطق وتقسيمها بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من المصانع الصغيرة والكبيرة ، ومن أهم ما

تتميز به المناطق الصناعية في الولايات المتحدة أنها أقيمت من قبل القطاع الخاص وبإشرافه لتحقيق أرباح ولتشجيع القطاع الخاص على أخذ مكانه في تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي كل من بورتوريكو وإيرلندا أنشئت المناطق الصناعية لجذب المستثمرين الأجانب لإقامة فروع لمصانعهم فيها بالإضافة لتشجيع الصناعات المحلية للاستفادة من مزايا التسهيلات التي تقدمها .

2-6 دور المناطق الصناعية في التنمية :

تساهم إقامة أو إنشاء المناطق الصناعية في دعم التنمية عامة ودعم تنمية القطاع الصناعي خاصة ، كما أنها تعمل على تخطيط تنمية المناطق الحضرية والريفية .

2-6-1 الفوائد التي تعود على التطوير الصناعي والتنمية الاقتصادية من جراء إنشاء المناطق الصناعية هي (UNIDO , p.15 , 1997) :-

- 1- دفع المسيرة التنموية عامة والتصنيعية خاصة إلى الأمام.
- 2- إيجاد فرص عمل جديدة على المستويين الوطني والإقليمي سواء في المناطق الحضرية أو في المناطق الريفية .
- 3- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج وما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- 4- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي من قبل رأس المال المحلي والأجنبي .
- 5- تنمية الصناعات الوطنية الصغيرة
- 6- توسيع فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها.
- 7- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنويعها .
- 8- استخدام الموارد بكفاءة من خلال تطوير المناطق الصناعية ذات الحجم الكبير بما فيها الصناعات الصغيرة والمنتشرة حول الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء ، ومصانع تكرير البترول ومصانع الحديد والصلب ومصانع المنتجات الكيماوية .
- 9- تحسين نوعية الإنتاج وزيادة القدرة الإنتاجية .
- 10- تدريب العاملين ورفع كفاءتهم الإنتاجية .
- 11- تحقيق وفورات في الاستثمار في البنية التحتية العامة .
- 12- تخطيط تكاليف استثمار رأس المال في الصناعة .
- 13- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المصانع للحصول على الأرض والمباني بأسعار رخيصة وبدون تأخير .

- 2-6-2 الفوائد التي تعود على تخطيط تنمية المناطق الحضرية والريفية من جراء إنشاء المناطق الصناعية ويمكن تلخيصها بالآتي (UNIDO , p.15 , 1997) :-
- 1- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تركز الصناعات في بعض المناطق الحضرية وبخاصة حول العاصمة .
 - 2- توسيع وتقوية القاعدة الاقتصادية والإنتاجية والتوظيفية للمجتمعات الحضرية .
 - 3- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة
 - 4- تقوية القاعدة الاقتصادية للمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم .
 - 5- إرساء قاعدة صناعية للمدن الجديدة .
 - 6- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي .
 - 7- حماية البيئة من أخطار التلوث الناجم عن الصناعة بحيث تصبح بيئة جذابة للباحثين عن فرص عمل .
 - 8- تقصير مسافة الوصول إلى العمل وتخفيف الحمولة على وسائل النقل .
 - 9- رفع كفاءة استخدام الأرض .
 - 10- العمل على تحقيق تكامل بين سكان المناطق الهامشية للمدن والنظام الصناعي الإنتاجي
 - 11- تخفيض تكاليف الأرض عامة وتكاليف تطويرها وتحسينها خاصة .
 - 12- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن .
 - 13- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها .

7-2 سلطة المجمع الصناعي "The Industrial Estate Authority"

عندما ينظم البلد برنامجاً لتطوير منطقة صناعية فإنه ينصح بتأسيس هيئة مسؤولة لهذا البرنامج وأما الوظائف الأساسية لسلطة المنطقة الصناعية فهي لتقييم جانبي العرض والطلب على المناطق ولتشجيع المطورين الخاصين بإنشائها وإدارتها .

إن السلطة يمكن أن تكون فرعاً من الوزارة أو دائرة الصناعة وعادة وعلى كل حال البرستاتال "Parastatal" هي وكالة تنفيذية تعتمد على درجة الحكم الذاتي الممنوح والمسموح به إلى حد كبير ، والذي يختلف أو يتغير من حكم ذاتي كامل إلى حكم ذاتي اسمي وان مؤسسة الحكم الكاملة لها ميزة يمكن أن تتعامل مع الهيئة المتخصصة التي تحتاجها وتدفع لها في معدلات تجارية.

كما أن سلطة البراستاتال ينبغي أن يكون لها هيئة يكون لأعضائها مدى واسع من الصلاحيات الإدارية والمهارات الفنية ، وبمعنى آخر فإن القطاع الخاص يجب أن يمثل في هذه

الهيئة جنباً إلى جنب مع الهيئة الحكومية الرسمية وتكون وظائف هذه الهيئة كما يلي
 (UNIDO, p 15. ,1997) :-

- 1- التوجيه والإشراف على نشاطات السلطة .
 - 2- تقديم النصائح للحكومة في نواحي تطوير المنطقة الصناعية .
 - 3- تنسيق تطور المنطقة الصناعية مع أنشطة التطوير الاقتصادية التي لها علاقة بالتخطيط الهيكلي وحماية البيئة .
- 8-2 الحوافز التي تقدمها المنطقة الصناعية :

يكاد يكون كل بلد قد عرض الحوافز للمقاولين لتأسيس مقاولات جديدة ، وبشكل عام هذه الحوافز متوفرة سواء في القطاع الخاص أو العام في الصناعة ، وان المناطق الصناعية تعتبر من أهم أدوات تشجيع الاستثمار وذلك من خلال توفير عدد من الحوافز .

إن توفير مواقع مهيأة (بخدمات البنية التحتية) للنشاط الصناعي ومزودة بجميع الخدمات الأساسية يسهل على المستثمر أن يبحث عن الأرض وتسويتها وتحسينها والحصول على التراخيص والمخططات اللازمة ، كما أن ذلك يوفر على المستثمر الجهد والوقت والمال في البحث عن الأرض وتطويرها من خلال اتصاله وتعامله مع جهة واحدة هي الجهة المطورة للمنطقة الصناعية إضافة إلى الحوافز المقدمة للمقاولين والمتمثلة في أجور مخفضة للأرض والمباني ، تكلفة مخفضة لخدمات البنية التحتية ، تبسيط الإجراءات الإدارية ، توفير مرافق إنتاجية وخدماتية مشتركة مثل خدمات الإطفاء ، الأمن ، تجميع النفايات والتخلص منها ، أماكن التخزين ، مراكز تدريب وصيانة ، وقطع غيار وغيرها من الخدمات ، هناك حوافز تقدم خارج المنطقة الصناعية مثل الإقراض طويل وقصير الأجل ، حيث يؤدي توفير مثل هذه الخدمات بشكل جماعي إلى تقليل التكلفة على المنتجين بالاستفادة من وفورات الحجم الاقتصادي أو تحسين نوعية المنتج ، وتوفير خدمات السكن والترفيه ، وذلك من خلال الاستفادة من المرافق الخدماتية والإنتاجية المشتركة .

هل هذه الحوافز ضرورية على الإطلاق؟؟

إن بعض هذه الحوافز مثل الأرض قليلة التكلفة "Low - Cost Land" وتبسيط الإجراءات الإدارية يمكن أن تعتبر نتائج للمنطقة الصناعية أكثر من أي شيء آخر، إذ أن مثل هذه الحوافز تقدم بشكل خاص لجذب رجال الصناعة ، وان هذه المحفزات هي متوفرة للمشاريع الموجودة أو لمؤسسات جديدة في مناطق خاصة بحيث تكون هذه الحوافز تعويضاً عن نقل هذه المشاريع إلى المنطقة الصناعية أو تعويضاً عن تكاليف التأسيس ، في حين يمكن أن يكون هناك تبرير للإيجارات المدعومة لفترة أساسية لعمل المشروع ولكن خلال ثلاث سنوات على الأكثر فان الإيجارات ينبغي أن تكون نفسها على الأغلب في المناطق المجاورة مثل المعدلات السائدة في بيئة المنطقة الصناعية . (UNIDO,P.18,1999) .

الفصل الثالث

برنامج المنطقة الصناعية وعوامل النجاح والفشل

الفصل الثالث

برنامج المنطقة الصناعية وعوامل النجاح والفشل

1-3 مقدمة : -

سبق أن تم الحديث في الفصل الثاني عن أنواع المناطق الصناعية وأهدافها ودورها في التنمية ، أما الآن سيتم التطرق إلى استراتيجية المنطقة الصناعية من خلال البرنامج الذي يوضع لإنشائها .

من الأهمية أن يبدأ برنامج المنطقة الصناعية بالتصميم والتخطيط السليم والواقعي، منذ بداية التفكير في إنشاء المنطقة الصناعية وذلك لمعرفة ما يمكن أن تساهم به في التنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية للمناطق الحضرية ، وشبه الحضرية ، والريفية .

إن مرحلة التخطيط هي المرحلة الأساسية التي تعزز تبلور فكرة وأهمية إقامة المنطقة الصناعية من حيث المبدأ ، وان البت النهائي في قرار إقامتها ، يسبقه الاستفادة من نتائج المسح المطلوب لثلاثة عناصر تتظافر معاً وهي ، الموقع ، المساحة ، ونوع المنطقة الصناعية ، والتي تشكل الجزء الأول من مرحلة الإعداد والتأسيس للمنطقة الصناعية ، أما الجزء الآخر هو وضع تصميم وتخطيط هندسي يتفق عليه المخططون .

كما أن تطبيق برنامج المنطقة الصناعية يتطلب استثمار أموال ضخمة ، وذلك من أجل تلبية التكاليف المادية ، ومباشرة مختلف الخدمات . لذلك قبل البدء في تنفيذ قرار إقامته يجب أن تدرس كافة الجوانب المتعددة له حتى يتم التأكد من وجود جدوى اقتصادية ، وعليه ينبغي أن تكون عملية التقييم مستمرة بعد انتهاء كل مرحلة للتأكد من سلامة وجدوى الاستمرار لان ذلك من شأنه أن يضع المسيرة التنموية الصناعية في طريقها السليم .

وفي نهاية الفصل سيتم التطرق إلى أهم العوامل التي من شأنها إنجاح برنامج المنطقة الصناعية أو إلى الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى فشله ، وتلخيص آثار المناطق الصناعية من تجارب الدول الأخرى .

2-3 التخطيط لبرنامج المنطقة الصناعية :

يمكن الاسترشاد بالتساؤلات التالية عندما يتم التفكير في التخطيط لبرنامج منطقة صناعية في المناطق الحضرية " Urban " أو شبه الحضرية " Semi-Urban " أو الريفية "Rural Region" مع مراعاة الأخذ بعين الاعتبار الخطوات الاقتصادية والاجتماعية في كل حالة . (UNIDO, p.14-16, 1997) .

1-2-3 التخطيط لبرنامج منطقة صناعية في المناطق الحضرية " Urban":

يمكن الاستعانة بالتساؤلات التالية فيما يخص التخطيط لبرنامج منطقة صناعية في المناطق الحضرية .

1. هل معدل نمو سكان المدن أسرع من معدل نمو السكان العام للدولة ؟
2. هل ترتفع نسبة البطالة في المناطق الحضرية ؟
3. هل المدارس والمستشفيات والمساكن غير مناسبة لمواجهة الطلب الحالي عليها أو الطلب بعد ثلاث سنوات من حينه ؟
4. هل توجد نسبة مرتفعة من القوى العاملة المحلية تعمل في نشاطات اقتصادية هامشية مثل الخدمات المنزلية وتنظيف الشوارع والتسول ؟
5. هل تتوزع المؤسسات الصناعية مبعثرة داخل المناطق السكنية أو التجارية ؟
6. هل هناك خطة لإعادة تطوير المناطق التي تشغلها الصناعة ؟
7. هل تسبب المواقع الحالية للمصانع أي إزالة أو عرقلة لحركة المرور أو أي ضجيج ؟
8. هل يجد أصحاب الصناعة صعوبة في تأمين مساحات من الأرض الفضاء لتوسيعهم الصناعي ؟
9. هل تسبب المنافسة بين المشروعات الصناعية في زيادة الإيجارات عندما تجدد عقودها؟
10. هل تؤدي زيادة الطلب على المياه أو الكهرباء في الوقت الحاضر أو في المستقبل إلى زيادة في الكميات التي تزود بها المصانع ؟
11. هل ينتقل أصحاب الصناعات إلى مراكز أخرى بسبب النقص في المرافق والخدمات العامة؟
12. هل تتحسن إنتاجية المشروعات الصناعية صغيرة الحجم إذا ما زودت بتسهيلات مشتركة ؟
13. هل يدير المنظمون الصغار ويشغلون مشروعات صناعية مستأجرة ؟
14. هل يقبل عدد كبير من المنظمين الانتقال من أمكنتهم إذا تيسرت لهم أماكن مناسبة أخرى ، وأعطوا ضمانات بأن لا يشغل الأماكن التي يخلونها منظمون آخرون منافسون لهم ؟
15. هل يقيم معظم العاملين على مسافة ما بين أماكن عملهم ؟
16. هل يعاني نظام النقل العام من ضغط ثقيل في حمولته ؟

إن الإجابة بالإيجاب عن جميع أو معظم الأسئلة سابقة الذكر تعد مبرراً قوياً للبدء في وضع برنامج لمنطقة صناعية بحيث يتضمن البرنامج بناء منطقة صناعية تضم مؤسسات صناعية ذات حجم كبير وحجم متوسط في مدينة تابعة ، أو منطقة صناعية تضم مؤسسات صناعية صغيرة الحجم على أطراف المنطقة المدنية " Metropolitan " .

3-2-2 التخطيط لبرنامج منطقة صناعية في المناطق شبه الحضرية " Semi- Urban "

يمكن الاستعانة بالتساؤلات التالية : -

1. هل هناك هجرة من المنطقة شبه الحضرية إلى المدينة المجاورة ؟
2. هل ترتفع نسبة البطالة في المنطقة شبه الحضرية ؟
3. هل وضع القاعدة الصناعية ثابت أو منكمش ؟
4. هل هناك صناعة تسود في المنطقة شبه الحضرية ؟
5. هل تستفيد الصناعات المحلية من المواد الخام المنتجة محليا ؟
6. هل بالإمكان إدخال صناعات جديدة يمكنها الاستفادة أكثر من المواد الخام المحلية ؟
7. هل تتجمع غالبية المؤسسات الصناعية القائمة في المنطقة شبه الحضرية في أكبر مركز من مراكز تجمع السكان ؟
8. هل يكون حجم سوق المنطقة شبه الحضرية كبيراً بدرجة كافية لدعم صناعة السلع الاستهلاكية ؟

وعليه إذا كانت الإجابات عن الأسئلة ذات الأرقام (1,2,3,6,8) بالإيجاب ، فإن هذا يعني أن إقامة منطقة صناعية في المنطقة شبه الحضرية يمكن أن يكون الحل لمشكلة هذه المنطقة ، وإذا وجدت صناعة ما سائدة في المنطقة فإنه يفضل في هذه الحالة إقامة منطقة صناعية خاصة بالتجارة الواحدة لهذه الصناعة السائدة على أن تقام بالقرب منها مناطق صناعية مساعدة بغرض تقديم إنتاجها للمنطقة الصناعية الكبيرة .

3-2-3 التخطيط لبرنامج منطقة صناعية في المناطق الريفية " Rural Region "

يمكن الاستعانة بالتساؤلات التالية : -

- 1- هل هناك بطالة بنسبة كبيرة أو محدودة في المنطقة الريفية ؟
- 2- هل هناك هجرة فعالة من المنطقة الريفية إلى مناطق شبه حضرية أو إلى مناطق حضرية ؟
- 3- هل هناك أي نشاط صناعي هام أكبر من مجرد ورش صغيرة في المنطقة الريفية ؟
- 4- هل يتركز النشاط الصناعي في موقع واحد أم في موقعين داخل المنطقة الريفية ؟
- 5- هل توجد صناعات ما سائدة في المنطقة الريفية غير النشاط الزراعي ؟
- 6- هل تنتج المناطق الريفية مواد خام محليا ؟ وهل يمكن تصنيع هذه المواد في بعض المواقع المركزية في المنطقة ؟

7- هل تستطيع البنية التحتية من منافع وتسهيلات نقل أن تلبي الحاجات المحلية للمنطقة ؟

8- هل تستطيع السوق المحلية أن تدعم صناعه السلع الاستهلاكية باستيعابها ؟

9- هل يتوافر عمال ماهرون في المنطقة الريفية ؟

إذا كانت الإجابات بالإيجاب عن جميع الأسئلة السابقة فإن هذا يعني أن هناك حاجة لتحسين وضع العمالة في المنطقة الريفية بإيجاد فرص استخدام يقدمها إنشاء منطقتهم صناعية في المنطقة . أما إذا كانت الإجابة عن السؤال رقم (3) بالنفي فإن الخيار أمام المخططين يصبح مفتوحاً بين اقتراح أحد أمرين :-

1. إما إقامة منطقتهم صناعية حاضنة (Nursery Estate) تضم مجموعة مصانع صغيرة تقام لتلبية احتياجات الموقع المرحلية ولتحريك المنظمين الماهرين.

2. أو إقامة منطقتهم صناعية تضم صناعات مختارة مهمتها تصنيع المواد الخام المحلية في المنطقة الريفية

3-3 الأعداد لتأسيس المنطقة الصناعية:

قبل أن تتم عملية إنشاء المنطقة الصناعية وتمويلها بالمال ، يكون المسح المسبق للمشروع قد أسس ووفر الإجابات الكافية عن الأسئلة التي تم التطرق إليها سابقاً ، وأن العناصر الأساسية في المسح تعتمد على ما هو مأمول من مؤسسة المنطقة الصناعية أن تحققه حيث يتم التركيز على كل من العناصر الرئيسية الأساسية وهي الموقع ، المساحة ونوع المنطقة الصناعية (UNIDO, p. 20, 1997) .

1-3-3 الموقع (Location):

بغض النظر عن أن المنطقة هي حضرية (Urban) أو شبه حضرية (Semi-urban) أو ريفية Rural-Region تحدد بواسطة أهداف السياسات القومية في الصناعة الإقليمية والحضرية للتطوير، فإن هدف المسح هو اختيار أفضل موقع من خلال نظام وهيكلي هذه السياسات وهذا يشمل بعض الحقائق التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عندما نتفحص نتائج المسح وهي كما يلي :-

1- السكان Population

يعتبر قرب موقع المنطقة الصناعية من مناطق مأهولة عاملاً مساعداً في نجاح المنطقة الصناعية ، وقد تم الحديث عن الحد الأدنى لعدد السكان المطلوب لإنشاء المنطقة الصناعية لكل من المناطق الحضرية وشبه الحضرية في الفصل الثاني عندما تم الحديث عن أنواع هذه المناطق .

5. تأسيس نظام شامل لمعالجة المياه العادمة والمخلفات الصلبة ونظام لحماية الهواء من التلوث .

6. إستعمال مصادر المياه بكفاءة قدر الإمكان (إعادة معالجة المياه العادمة مادام ممكنا) .

وأخيرا فإنه عند النظر في قضية الموقع الصناعي يستحسن أن يتم الإجابة عن الأسئلة

التالية:-

1. هل يتناسب موقع المنطقة الصناعية مع الأسواق المحلية، وطرق المواصلات وموارد المواد الخام ، والعمالة الماهرة ؟

2. هل يمكن للمنطقة الصناعية أن تتزود بالوحدات السكنية الرخيصة في المناطق المجاورة ؟

3. هل توجد مشروعات صناعية كافيها ولديها الرغبة في الانتقال إلى المنطقة الصناعية ؟

4. هل يكفي تقديم التسهيلات الصناعية والمحاسن الاجتماعية لجذب المشروعات الصناعية الجديدة ، والمحافظة على القائمة بمنعها من الانتقال إلى أماكن أخرى ؟

5. هل يوفر موقع المنطقة الصناعية الاعتبارات البيئية لكل من المنتج ، المستهلك ، والمجتمع ؟

3-3-2 مساحة الموقع Size of the Site :

تحدد مساحة المنطقة الصناعية على ضوء الاعتبارات التالية :-

1. تكاليف الأرض غير المحسنة .

2. تكاليف تطوير البنية التحتية .

3. تكاليف التزويد بمباني ومصانع متقدمة وتسهيلات مشتركة .

4. إمكانية الحصول على المنافع العامة .

5. عدد المشروعات الصناعية التي يمكن أن تتجزأ بالحال ، وعدد المشروعات المتوقع إنجازها بالمستقبل.

6. أنواع الصناعات .

إن صغر وكبر مساحة المنطقة الصناعية أمر في غاية الأهمية فصغرها يؤدي إلى ارتفاع

تكاليف الإدارة والإنتاج ، وعلى العكس من ذلك فإن المنطقة الصناعية تستفيد من المساحة الكبيرة

في تحقيق وفورات الحجم الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بتوفير المباني الصناعية ، والمرافق

، والخدمات العامة وعليه فإننا نجد أن معظم مساحات المناطق الصناعية تقع بين (40-80) هكتار

(UNIDO,p.31,1997) ، إذ أن هناك وفورات حجم اقتصادية كبيرة والتي يمكن تحقيقها في تكلفة

تزويد المنطقة الصناعية بشبكة الخدمات التحتية إذا زادت مساحة المنطقة الصناعية حتى 50

هكتار كما يوضح ذلك الجدول (3-1)

جدول (1-3) تكلفة الهكتار مجهزاً بالبنية التحتية (القيمة دولار أمريكي ، 1995)
Table (3-1) Site Infrastructure Cost (US\$, 1995)

	10 ha هكتار	25 ha هكتار	50 ha هكتار
Roads, Services الطرق ، الخدمات	550,000	800,000	1,400,000
Treatment plant وحدة المعالجة	450,000	450,000	700,000
Miscellaneous متنوعات	100,000	150,000	200,000
Total المجموع	1,100,000	1,400,000	2,300,000
Cost per ha. تكلفة الهكتار الواحد	110,000	56,000	46,000

Source: (UNIDO, p.32, 1997)

- ومن العوامل التي تحدد مساحة المنطقة الصناعية مجموع عدد العاملين فيه ، وعليه فإن الدول تتفاوت فيما بينها من حيث عدد العاملين لكل هكتار .
- 3-3-2-1 محددات الموقع Site specifications:**
- إن الموقع النموذجي للمنطقة الصناعية للصناعة الخفيفة والمتوسطة ينبغي أن يحصل على العناصر التالية (UNIDO, p.31, 1997) :-
- 1- ميل لطيف لتصريف المياه (الميل المثالي اقل من 1:15) .
 - 2- قوة تحمل عالية للأرض لبناء المؤسسات .
 - 3- وصول سهل وجيد ، بواسطة الطرق الرئيسية إلى المدينة ، الميناء ، المطار .
 - 4- تزويد ملائم للماء ، حيث يحتاج الهكتار الواحد الى 40 الف لتر يومياً كحد أدنى ، مع تزويدات كبيره محتمله مثال 60-80 ألف لتر لكل هكتار يوماً .
 - 5- تزويد بطاقة كهربائية وخدمات اتصال موثقه ومؤكدة .
 - 6- أماكن ملائمة لتجفيف الماء وتصريفه في المكان أو قريب منه .
 - 7- تسهيلات لمعالجة المخلفات الصناعية المتدفقة ووسائل تصريفها بعد معالجتها ، طريقة جيدة لتصريف المخلفات الصلبة هي أيضا مطلوبة .

3-3-3 اختيار نوع المنطقة الصناعية Selecting the Estate Type

يعتمد إختيار نوع المنطقة الصناعية على مستوى الصناعة وأنواع الصناعات وربما على أنواع المواد الخام التي يمكن الحصول عليها (UNIDO ,p.24, 1997) .

إن المسح المسبق للمشروع ينبغي أن يظهر نوع الصناعات التي يمكن أن تلائمها المنطقة الصناعية ، وعلى المدى الطويل يمكن أن يكون مفيداً قبول المشاريع الصناعية فقط المكتملة الواحد إلى الآخر ، حيث تخلق ترابطات في المنطقة الصناعية ، وهذا ربما يعني أن المنطقة سوف تشغل جزئياً لوقت محدد ، وفي المقابل فإن المنطقة الصناعية التعاونية يتم تأسيسها بالتحديد لهذا السبب بواسطة مجموعه من المصانع تتحد لتستفيد من التعاملات الكبيرة.

وفي المناطق الحضرية أو الشبه الريفية يمكن أن تسود صناعة ما بسبب وجود المادة الخام قربه من المناطق الصناعية أو بسبب توافر العمالة الماهرة التي تكون حاذقة في إنتاج هذه الصناعة السائدة ، ولكي تتوسع هذه الصناعة أو يجري تحديثها فانه يفضل أن يكون نوع المنطقة الصناعية وظيفياً Functional ، والجدير بالذكر أن نسبة ليست بسيطة من المناطق الصناعية في الهند تنتمي إلى المنطقة الوظيفية ، كما ينتمي لهذا النوع أيضا معظم المناطق الصناعية التعاونية والمدعومة من الحكومة في تركيا حيث حققت هذه المناطق نجاحات كبيرة بإصلاح السيارات ، ووصل بعضها لدرجة كبيرة من التخصص ، إذ ينتج قطع السيارات فقط ، وفي ماليزيا تم تأسيس مناطق صناعية متخصصة في المناطق الريفية مختصة في صناعة المنتجات الغابية والمنتجات الزراعية ، إلا أنها ظلت بطيئة النمو في حين تحرص المناطق الصناعية المساعدة على القيام بجوار المؤسسات الصناعية الكبيرة لتتمكن من الحصول على دعمها غير أن أمر نجاح هذه المناطق مرهون إلى حد كبير بنجاح المؤسسات الصناعية الأم فإذا ما فشلت المؤسسة الكبيرة هذه ولأي سبب ما ، فإن ذلك يعني فشل المناطق الصناعية المساعدة. (صالح ،ص315 ، 1985)

3-4 تمويل برنامج المنطقة الصناعية Financing The Industrial Estate Program

من أجل تطبيق برنامج المنطقة الصناعية أو حتى من أجل بناء منطقه صناعية واحدة لا بد أن يشمل ذلك استثمارات ضخمة ، فالأموال تصبح مطلوبة، أو توزع من أجل تأسيس المنطقة الصناعية لتغطية التكاليف المادية التي تنشأ عنها ولمواصلة تقديم مختلف الخدمات على الأقل حتى يصبح تمويلها ذاتيا . وعليه يصبح حاجة لرأس المال لتمويل النفقات هذه ، سواء كان رأس المال هذا مزودا بواسطة الحكومة أو قدم بواسطة المؤسسات الخاصة فإنه يستعمل لملكيه وإحراز وتحسين الموضع ولإنشاء المنافع (الطرق، الماء ، الكهرباء) وفي اعتبارات معينه ربما يستعمل لتغطية تكاليف البناء والخدمات ، ومع ذلك فالأموال عادة يتم اقتراضها على ضمان تطوير الأرض ورأس المال التشغيلي يستعمل لتلبية جميع الخدمات التي تحدث خلال عملية البناء للمنطقة

الصناعية من رواتب ، وتعبيد الشوارع، وضرائب، وصيانة . وإذا كان هناك حاجة لزيادة رأس المال التشغيلي فإنه من الممكن الاقتراض من البنوك التجارية.

إن مختلف أنواع المناطق الصناعية من وجهة نظر الملكية المالية -الحكومية - بمساعدة الحكومة ، الخاصة ، سوف يتم التعرض لها في هذا السياق . الملكية بواسطة الثنائية ، المتعددة والتي كانت شائعة حتى الثمانينيات أصبحت غير شائعة في الوقت الحالي ، حيث يميل المانحون الدوليون هذه الأيام على التركيز على تقديم النصائح ، وتقديم الدعم المالي لتطوير البنى التحتية العامة .

3-4-1 المناطق الصناعية الحكومية (UNIDO,p.29,1997) :

بالنسبة للمناطق الصناعية الحكومية (الوكالة التنفيذية ،ربما تكون دائرة حكومية ، مؤسسه حكومية ذاتية ، أو بلديه) .

عندما تكون الوكالة التنفيذية دائرة حكومية فإن جميع الأموال لتأسيس المنطقة الصناعية تأتي من مصادر حكومية ، أو من خلال الحكومة ، وإذا تدخلت مؤسسه أجنبية في الدول النامية ربما يكون ذلك الوسيلة الوحيدة للبدء في برنامج المنطقة الصناعية ، وظهور آثار فوائدها ، وربما لا يكون هناك طريقه أخرى لتوفير رأس المال المطلوب غير هذه الطريقة.

إن مساوئ الدائرة الحكومية كوكالة تنفيذية يقع على ضعف المهارات التجارية والإدارية للدائرة لتنفيذ البرنامج وإدارة المنطقة الصناعية . وفي الحقيقة فإن المنطقة الصناعية حتى تكون قادرة على تغطيه التكاليف الناتجة ، لا بد أن تقوم الحكومة بتغطية العجز السنوي .

بينما البلديات غالباً ما تعمل كوكالة تنفيذية في تحسين وتطوير اقتصاديات السوق حيث ما زالت نسبياً نادرة في اقتصاديات الدول النامية والانتقالية ، وفي غالب الحالات فإن الحكومة المحلية تضعف أو تسبطن من قوة القرارات لإنشاء مثل هذه المشاريع ، وأخيراً البلديات نفسها في حالات كثيرة ليس لديها مصادر تمويل مؤكدة .

3-4-2 المناطق الصناعية بمساعدة الحكومة - Government-Assisted Estates

إن الفرق المبدئي بين المنطقة الصناعية بمساعدة الحكومة ، والخاصة هو أن الأولى تكون مستحقة لضمانات الحكومة والاستثمار الأجنبي ، وكلاهما ربما يتلقى القروض من الحكومة لكن القروض للمناطق الحكومية أو التي تساعدتها الحكومة تكون بمعدلات إمتيازيه وعلى المدى الطويل، وفي الغالب فإن المناطق الصناعية التي تقوم الحكومة بمساعدتها هي نتيجة الضغط على المشغلين المحليين عن طريق البلدية للتحرك من المناطق الحضرية ، وفي بعض الأحيان تتضمن البلدية والصناعيون مشكلة جسماً لتنفيذ المشروع ، هذه الوكالة التنفيذية التي تنشأ عادة تنظم

كمجتمع تعاوني ، تستخدم القرض الحكومي لإقامة أماكن العمل والبنائات لبناء تسهيلات عامة ،
علماً بأن مثل هذا القرض قد لا يستعمل في مثل هذه الحالة لشراء الآلات .

3-4-3 المناطق الصناعية الخاصة- Private Estate (UNIDO ,p.30 1997)

على الرغم من أن هذا النوع من المناطق الصناعية أصبح شائعاً ، إلا أن معلومات عن أسلوب تمويل هذه المناطق من الصعب توفره ، والملكية الخاصة عادة تؤكد أن المنطقة الصناعية فعالة ومربحة ، وأن الأهداف طويلة الأجل لسياسة التنمية في معظم البلدان: تحفيز المشاريع الصناعية متوسطة الحجم عن طريق تقديم حوافز بإيجارات مميزة ، وكثيراً ما يكون ذلك في مواقع خارج الأقاليم الاقتصادية المستهدفة وعلية فإن المناطق الصناعية التعاونية يمكن أن تكون الحل المناسب لهذه العملية .

إن التنوع على المنطقة الصناعية الخاصة هي المنطقة التي تنشأ بواسطة إقامة ورشات العمل عن طريق شركة خاصة على الأرض الزائدة داخل مجمع المنطقة ، وأماكن العمل هذه تبقى للمقاولين صغار الحجم التي ستكون غالباً ملحقات إلى مالك المنطقة الصناعية .

3-5 عوامل ومعايير نجاح المناطق الصناعية وأسباب فشلها :

ما لم تحرص الدول على المساهمة أو المساعدة في وضع تخطيط علمي مدروس فإن قيام المناطق الصناعية يصبح معرضاً للنجاح أو الفشل ، وإن آثارها يمكن أن تكون محدودة مقارنة بالأهداف التي أنشئت من أجلها لدعم مسيرة التنمية لهذه الدول .

3-5-1 عوامل النجاح:-

إن نجاح برنامج المنطقة الصناعية في تحقيق أهدافه يعتمد على عوامل عديدة أهمها (مكحول،ص14 ، 1998):-

1. الظروف العامة ومدى ملاءمتها وتحفيزها للنشاط الصناعي وخاصة البيئة الاستثمارية بما في ذلك ، درجة الاستقرار السياسي والإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم النشاط التجاري في بلد معين .
2. مستوى النشاط الاقتصادي المحلي والقومي الذي يحدد القوة الشرائية اللازمة لاستيعاب المنتجات.
3. الأهداف الحكومية ومدى وضوحها وواقعيتها من تأسيس المناطق الصناعية
4. مدى دقة وشمولية دراسات الجدوى التسويقية والفنية والاقتصادية للمناطق الصناعية .
5. موقع المناطق الصناعية والخدمات التي يقدمها للمستثمرين.
6. دور المؤسسات المساندة .
7. مصادر التمويل وتكلفته .
8. كفاءة تقييم المستثمر للحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية .

إن الحكم على مدى نجاح برنامج المنطقة الصناعية يتطلب معايير محددة سلفاً. وتختلف هذه المعايير من بلد إلى آخر وتشمل هذه المعايير: نسبة الحجز واستغلال المواقع الصناعية من المساحة الإجمالية أو العدد الإجمالي للمواقع الصناعية في المناطق الصناعية، ويستخدم مثل هذا المؤشر عندما تعطى المستثمرين حرية الاستثمار داخل أو خارج المنطقة ، كما أن مدى مساهمة هذه المناطق في زيادة الإنتاج الصناعي وعدد فرص العمل التي توفرها يمكن أن تستخدم كمؤشرات للحكم على نجاح المناطق الصناعية، بالإضافة إلى معدل العائد المالي على رأس المال المستثمر في تطوير المناطق الصناعية .

3-5-2 أسباب الفشل:-

يمكن تلخيص أسباب الفشل الرئيسية للمناطق الصناعية كما يلي (UNIDO, p.46, 1997): -

- 1- تحديد أهداف غير واقعية لبرنامج المنطقة الصناعية، على الرغم من أن أهداف المناطق الصناعية قد تكون واضحة إلا أن تحقيقها قد يكون غير ممكن . فعلى سبيل المثال تهدف المناطق الصناعية إلى تطوير القطاع الصناعي الوطني مع عدم وجود مهارات اداريه وقيادية كافييه لذلك، لذا فإن المناطق الصناعية قد لا تتجح في تحقيق هدفها . كما أن صغر حجم السوق المحلية وضعف إمكانيات التصدير قد يخلق عائقا أمام تطوير القطاع الصناعي . كما أن المناطق الصناعية يجب أن توفر ما يحتاجه أصحاب المشاريع من أجل تشجيعهم على الاستثمار وإلا فإن مجرد وجود المناطق الصناعية لن يؤدي إلى زيادة الاستثمار بشكل مباشر .
- 2- غياب أو ضعف التنسيق المسبق مع برامج التنمية الاقتصادية والحضرية فقد يتم اختيار موقع غير مناسب للمنطقة الصناعية ، من حيث توفر خدمات البنية التحتية أو عدم ملائمة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الموقع مع احتياجات المشاريع المتوقع إنشاؤها .
- 3- عدم كفاية الدعم المقدم من المؤسسات المساندة وخاصة مؤسسات التمويل ، التسويق ، المواصفات والمعايير والاستشارات الإدارية والإنتاجية .
- 4- عدم كفاية الدراسات التحضيرية مما قد يؤدي إلى قرارات خاطئة من حيث اختيار الموقع، وتقسيم المنطقة الصناعية ، وشبكة الخدمات التحتية اللازمة .
- 5- مشاكل إدارية تتعلق بإدارة المنطقة الصناعية وبأقسامها الإدارية ، الفنية ، والمالية .

3-5-3 آثار المناطق الصناعية: يمكن تلخيص آثار المناطق الصناعية من تجارب الدول كما يلي (UNIDO, p.45, 1997) :-

- 1- في العديد من الدول فإن هناك نسبة قليلة جداً من المشاريع الصناعية توطنت في المناطق الصناعية . كما أن نسبة قليلة جداً من القوى العاملة يتم استخدامها بالمناطق الصناعية ، لذا فإن الأثر الإجمالي للمناطق الصناعية ربما يكون محدوداً جداً .
- 2- حتى تساهم المناطق الصناعية في التنمية الصناعية واستقطاب الاستثمار يجب أن يرافقها رزمه من الحوافز المالية وغير المالية وخاصة التدريبية .
- 3- المناطق الصناعية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تحقيق أهداف التطوير الحضري والإقليمي بشرط أن تتجج المناطق الصناعية في تحقيق أهدافها الأخرى وخاصة الاقتصادية .
- 4- يمكن أن تقدم المناطق الصناعية تسهيلات وخدمات جوهرية للمشاريع التي تنتقل من خارج المناطق الصناعية إلى داخلها .
- 5- المناطق الصناعية حققت نجاحاً محدوداً في مجال استقطاب مشاريع صناعية للمناطق الريفية وشبه الحضرية .
- 6- تساعد المناطق الصناعية على تقليل المتطلبات الاستثمارية للمشاريع الصناعية لكنها لا تعمل بالضرورة على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية .
- 7- إن الآثار الخارجية (Spin-off) للمناطق الصناعية وخاصة تشجيع مشاريع صناعية جديدة خارج المناطق الصناعية كانت محدودة جداً .

الفصل الرابع

واقع وأداء منشأير الحجر

الفصل الرابع

واقع وأداء صناعة مناشير الحجر

ازدهرت صناعة مناشير الحجر في فلسطين بعد عام 1973م، أي بعد السماح للحجر الفلسطيني بدخول الأردن ودول الخليج العربي ، حيث كانت هذه الصناعة تعتمد الأساليب البدائية عن طريق تهذيب الحجارة يدوياً. ثم بدأ العمل بإدخال معدات القص الكهربائية ومن ثم الأوتوماتيكية. لقد شكلت مناشير الحجر حوالي 3% من عدد منشآت الصناعة التحويلية عام 1969 ، و 10% من العمالة في الصناعة التحويلية ، كما أنها شكلت 36% من منشآت الصناعة التحويلية التي تشغل أكثر من عشرة عمال كما أن منتجات المناشير لعبت دوراً أساسياً في صادرات المناطق الفلسطينية بعد عام 1973 وقد بلغت قيمة صادرات حجارة البناء (194 ألف دولار أمريكي) عام 1973 ، أي ما يعادل 2% من مجموع الصادرات الصناعية الفلسطينية للأردن (مكحول وأبو الرب ، ص 21 ، 1999) .

ومع مرور الوقت ، تطورت صناعة الحجر من حيث حجم وتقنيات الإنتاج وعدد المناشير ، وتعزز دورها في الاقتصاد الفلسطيني ، وذلك بالاعتماد على عدة حقائق أهمها (جلوبل للاستشارات الإدارية ، ص 8 ، 2002) :-

- 1- توفر الحجر الخام كمادة أولية أساسية وبكميات تجارية وبأحجام تتيح لمصانع الحجر إنتاج أنواع متعددة .
- 2- التوزيع الجغرافي لمقالع الحجر الفلسطيني والتي تنتشر على طول مناطق الضفة الغربية .
- 3- تعدد ألوان الحجر ، علاوة على الجودة العالية التي يمتاز بها الحجر الخام الفلسطيني .
- 4- ارتفاع إنتاجية العامل في قطاع الحجر .
- 5- الخبرات الفنية العالية ، والمترجمة من خلال تعاقب الأجيال التي تخصصت في هذه الصناعة .
- 6- الإقبال الكبير الذي يلاقيه الحجر الفلسطيني في الأسواق العالمية ، وذلك لجودته ، وتعدد ألوانه وبعديه الديني والجغرافي .

4-1 نمحة عامة حول القطاع الصناعي الفلسطيني

يتضح من جدول (1-1) ان عدد المنشآت التي تعمل في الصناعة التحويلية تمثل 95% من مجمل منشآت القطاع الصناعي الفلسطيني . حيث بلغ عدد المنشآت في القطاع الصناعي 14509 منشأة عاملة وكانت صناعة منتجات المعادن الفرع الأكبر حيث بلغت نسبتها 22%، في حين شكلت صناعة الملابس 14% من عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية لعام 2000م .

كما يتضح أيضاً أن عدد المشتغلين في القطاع الصناعي بلغ 76.9 ألف مشتغلاً وكانت حصة الصناعة التحويلية 95% منها ، أي ما يعادل 72.8 ألف مشتغل ، وحصة التعدين واستغلال المحاجر 3.4% وحصة إمدادات الغاز والمياه والكهرباء 2%، في حين احتلت صناعة الملابس المرتبة الأولى في التشغيل الصناعي حيث بلغت نسبتها 30%، تليها صناعة منتجات المعادن اللافلزية مشكلة ما نسبته 16.4% من إجمالي العاملين في الصناعة التحويلية في الأراضي الفلسطينية .

كما بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 698.5 مليون دولار أمريكي ، حيث شكلت حصة الصناعات التحويلية 90% منها ، وحصة إمدادات الغاز والكهرباء 5.6% ، وحصة صناعة التعدين واستغلال المحاجر 4.6% ، في حين احتلت صناعة منتجات المعادن اللافلزية أعلى نسبة حيث بلغت 17% ، تليها صناعة الملابس بنسبة 13.4% من إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية .

كما يتضح كذلك أن نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج بلغت 41% في القطاع الصناعي ، في حين بلغت نسبتها 41.2% في الصناعات التحويلية ، وترتفع حوالي 66% في صناعة الملابس في الأراضي الفلسطينية لعام 2000م .

إن الارتفاع في نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج هو أحد مؤشرات النمو في إنتاجية عناصر الإنتاج بالإضافة إلى أن هذا يقوي قدرة الصناعة الفلسطينية على تلبية شروط المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة التي عقدها السلطة الوطنية الفلسطينية مع العديد من الدول و المناطق التجارية الحرة (ماس ، المراقب الاقتصادي ، العدد 8 ، ص 97 ، 2001) .

كما يتضح من جدول (1-1) أن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع الصناعي بلغ 27.25 مليون دولار أمريكي لعام 2000 ، و يعتبر التكوين الرأسمالي الثابت محددًا أساسياً لقدرة الصناعة على التحديث التكنولوجي وتوسيع طاقتها الإنتاجية ، كما يعتبر تراجع مؤشره سلبياً على جاذبية الاستثمار مما قد يكون له انعكاسات مستقبلية سلبية على قدرة الصناعة التنافسية (مكحول ، ص 98 ، 2001) .

يتضح من جدول (1-3) أن إجمالي المبيعات للقطاع الصناعي بلغ 1554.2 مليون دولار أمريكي حيث بلغت نسبة المبيعات الخارجية 18% أي ما قيمته 285.6 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت حصة صناعة منتجات المعادن اللافلزية المرتبة الأولى بنسبة 25% ، وحصة صناعة منتجات المعادن عدا الماكينات 6.2% ، وحصة صناعة الملابس 5.4% ، وحصة صناعة المطاط و اللدائن 4.6% .

إن تواضع هذه النسب يعتبر مؤشراً على ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في الاسواق الخارجية.

كما يتضح كذلك من جدول رقم (1-1) أن متوسط الأجور للعاملين في القطاع الصناعي السنوي بلغ 3078 دولاراً للعامل الواحد في حين بلغت إنتاجية العامل (نصيب العامل من القيمة المضافة) في القطاع الصناعي 9082 دولاراً .

4-2 الوضع الراهن لصناعة مناشير الحجر :

تلعب هذه الصناعة دوراً أساسياً ، من حيث مساهمتها في الإنتاج، والتوظيف والتصدير، ويتضح من (جدول رقم 1-1) أن هناك 727 منشاراً تعمل في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، أي ما يشكل 5.3% من عدد منشآت الصناعة التحويلية . وتساهم المناشير بـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 ، و9% من القيمة المضافة و 9% من قيمة إنتاج الصناعات التحويلية . كما أن المناشير توظف ما مجموعه 5691 . أي ما يشكل 8% من العاملين في الصناعات التحويلية . إضافة إلى ذلك شكلت قيمة الصادرات من منتجات الحجارة حوالي 20% من الصادرات الصناعية الفلسطينية للأردن عام 1994 (محول وأبو الرب ،ص21 ، 1999) . إضافة إلى هذه الآثار الاقتصادية المباشرة لصناعة المناشير ، فإنها تسهم في تعزيز الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية مع قطاعات اقتصادية عديدة ، مثل قطاع البناء والإنشاءات ، والمحاجر ، والكسارات ، وقطاع صناعة المعدات الإنتاجية ، وقطاع النقل.

4-2-1 هيكل الصناعة :

يعرف هيكل الصناعة على أنه بنية أو تركيبة الصناعة من حيث عدد المنتجين وتوزيعهم وأشكال الملكية ، وعوائق الدخول والخروج من الصناعة، ودرجة التكامل العمودي ، وغيرها من المؤشرات التي تعكس ظروف العرض والطلب والإنتاج في الصناعة (محول وأبو الرب ، ص22 ، 1999)

وتشتمل صناعة المناشير على عدة صناعات منها : صناعة أحجار البناء والرخام والحجارة المستخدمة في بناء الأسوار والأرصفة والممرات . إلا أن الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني ينشر بيانات مجمعة حول هذه الأنشطة تحت نشاط رئيسي واحد هو قطع وتشكيل واتمام وتجهيز الأحجار ، الذي يحمل الرقم ISIC 2696 ، وعلية لم يكن بالإمكان فصل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن بعضها البعض .

تنتشر هذه الصناعة الحويوية في مختلف المناطق الفلسطينية ، حيث تتركز هذه الصناعة في كل من الخليل ، وبيت لحم ، حيث تعمل معظم هذه المناشير في هاتين المنطقتين ، في إنتاج الرخام ، وبليهما كل من نابلس ، وجنين ، وطولكرم ، حيث يعكس التوزيع الجغرافي للمناشير توزيع المحاجر ، حيث تتركز مقالع الحجارة في مناطق الخليل ، وبيت لحم ، ونابلس ، وجنين حيث ان ارتفاع وزن الصخور وارتفاع تكلفة نقلها يحتمان على المناشير التمرکز بالقرب منها.

تعتبر المناشير ذات كثافة رأسمالية عالية نسبياً ، إذ بلغ متوسط حصة العامل من راس المال المستثمر 18697 \$ مقابل 7758 \$ في الصناعة التحويلية و 9486 \$ في القطاع الصناعي (انظر جدول رقم 1-1) ، حيث ان كثافة استخدام عنصر رأس المال في صناعة المناشير تزيد بـ 141% عن بقية الصناعات التحويلية ، مما يعكس طبيعة السلعة المنتجة من حيث اعتمادها على المعدات الثقيلة والمتحركة . هذا وقد بلغ متوسط القيمة الدفترية للمنشأر 146 ألف دولار مقابل 41 ألف دولار للصناعة التحويلية وان هذه الزيادة في الاستثمار لا تشكل عائقاً أمام دخول هذه الصناعة إذ أن عدد المناشير ازداد من 110 عام 1969 (مكحول وأبورب ، ص 23، 1999) إلى 1052 منشأر عام 1999 انظر جدول رقم (1-6) ، أي بمعدل 31 منشأراً جديداً سنوياً . الا أنه عاد لينخفض الى 727 منشأر عام 2000 ، لأسباب متعلقة في الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى قمع إنتفاضة الأقصى.

2-2-4 ظروف الإنتاج والتمويل والمعدات :

تخضع الصخور بعد استخراجها إلى عمليات تهذيب لإنتاج حجارة تصلح للبناء ، وقد كان التهذيب يتم بطريقة يدوية ، ونتيجة لتزايد الطلب على منتجات الحجارة ، وخاصة بعد عام 1973 ، وتزايد الطلب المحلي وكذلك الإسرائيلي ، تطورت عملية الإنتاج عن طريق استخدام المناشير الكهربائية والأتوماتيكية . وتعتمد مناشير حجر البناء على الصخور المستخرجة محلياً . والتي تختلف مواصفاتها من منطقة استخراج إلى أخرى ، أما مناشير الرخام فإنها تستخدم حجارة مستخرجة محلياً وأخرى مستوردة .

يتضح من جدول رقم (1-1) أن قيمة إنتاج المناشير تقدر 130.25 مليون دولار عام 2000 . تشكل تكلفة الصخور 66% من قيمة الاستهلاك الوسيط و 73% من تكلفة مستلزمات الإنتاج السلعية مما يعكس أهمية تكلفة الصخور في تحديد سعر المنتج النهائي ، أما تكلفة الوقود والمحروقات والزيوت فإنها تشكل 11% من تكلفة مستلزمات الإنتاج السلعية ، يليها تكلفة الكهرباء

7% وتكلفة قطع الغيار 4% وتكلفة عدد أدوات مستخدمة 3%، أما تكلفة الماء فإنها تشكل 2% .
انظر جدول رقم (1-2)

إن تكلفة الكهرباء لا تعكس تكلفة رسوم الاشتراك للحصول على كهرباء ذات تردد صناعي ، والتي تصل إلى 50 ألف دولار في بعض المناطق مما يدفع بعض المنتجين إلى الاعتماد في صناعتهم على مولدات كهربائية مملوكة للمنشآت ذات التكلفة المرتفعة نسبياً . وعلى الرغم من تدني تكلفة حصة المياه من مستلزمات الإنتاج السلعية ، إلا أنها تلعب دوراً رئيسياً في القصر في عملية الإنتاج ، كذلك لأهميتها في تبريد اسطوانة القصر والحد من تأكلها ، كما أنها تمنع أو تحد من تطاير الغبار أثناء عملية القصر.

كما يتضح أيضاً من جدول رقم (1-1) أن القيمة المضافة الإجمالية تتوزع بين تعويضات العاملين والاهتلاك والرسوم وضريبة الإنتاج وفائض التشغيل . حيث تشكل تعويضات العاملين 45% من القيمة المضافة، مقابل 33.7% للصناعات التحويلية مما يعكس ارتفاع متوسط الاجور في صناعة المناشير مقارنة ببقية الصناعات (سيتم التطرق لهذه القضية لاحقاً) ، أما قيمة الإهلاك فتشكل 21% من القيمة الضافة ، و8% هي حصة صافي الرسوم وضريبة الإنتاج وبذلك يشكل فائض التشغيل للمناشير فقط 26% من القيمة المضافة الإجمالية مقابل 47% للصناعات التحويلية .
إن سبب ارتفاع حصة الاهتلاكات إلى 21% ، من القيمة المضافة ، يرجع إلى انخفاض حجم الإنتاج القائم لصناعة المناشير، مما أدى إلى تدني حجم القيمة المضافة وبالتالي لارتفاع حصة الاهتلاكات (الاهتلاكات هي تكلفة ثابتة لا تعتمد على حجم الإنتاج) . حيث يفسر هذا مدى اعتماد هذه الصناعة على المعدات والآلات الثقيلة، كما أنها أداة محاسبية قانونية يلجأ إليها أرباب العمل لتخفيض حجم أرباحهم لتفادي العبء الضريبي ، وهي خطوة منطقية في ظل الوضع الذي تعيشه هذه الصناعة ، حيث ان نسبة الإهلاك السنوية لم تتجاوز 10% . كما أنها تعتبر إحتياطي للربح للمحافظة على رأس المال التأسيسي للمشروع .

تستخدم المناشير معدات إنتاجية مختلفة ، أهمها معدات القصر الكهربائية والمناجل الأوتوماتيكية فمعدات القصر(النصلة) تصنع محلياً في منطقة الخليل وبيت لحم ، حيث حققت صناعة المعدات تقدماً كبيراً ، أما المعدات المستخدمة في المناشير الرخام تمتاز بتقدم مستواها التكنولوجي لكن المعدات المستخدمة في مناشير الحجر فهي ذات مستوى متوسط، خاصة المناشير العاملة في شمال الضفة الغربية ، أما المناشير العاملة في منطقة الجنوب فإنها تستخدم معدات حديثة نسبياً خاصة معدات القصر .

تحصل المناشير على خدمات الصيانة من ثلاثة مصادر هي : خبرات محلية، واسرائيلية، واجنبية، فقد تبين أن 27% من المناشير تعتمد على قدراتها الذاتية لصيانة معداتها ، و42% تعتمد

عل خبراء محليين، و12% تستخدم خدمات صيانة اسرائيلية، و20% تستخدم خدمات صيانة أجنبية (مكحول وأبو ارب ، ص25 ، 1999) .

4-2-3 ظروف العمل:

يتضح من جدول رقم (1-1) أن متوسط نصيب العامل من تعويضات العاملين في المناشير 4306 دولاراً سنوياً أي ما يعادل 359 دولاراً شهرياً مقارنة بـ 2899 دولاراً متوسط أجره العامل سنوياً في الصناعات التحويلية أي 242 دولاراً شهرياً، أي ان متوسط نصيب العامل من التعويضات في المناشير يزيد بـ 48% على مثيله في الصناعات التحويلية ، وقد يعود ذلك إلى طبيعة العمل الشاق وارتفاع المهارات اللازمة للعاملين في المناشير خاصة في مجال القص والدقاقة كما أن الاجور تختلف حسب المهنة التي يقوم بها الموظف فعمال الإنتاج تختلف أجورهم عن عمال الإدارة وعند مقارنة متوسط أجره العاملين في الإدارة مع العاملين في الإنتاج تبين أنها تقدر بـ 7080 دولاراً سنوياً للعامل في الإدارة و 5412 دولاراً للعامل في الإنتاج انظر جدول (1-5) أي ان راتب الإداري يزيد بنسبة 30% فقط عن راتب عامل الإنتاج ، في حين ان فرق الأجور بين عمال الإدارة والإنتاج يقدر بأكثر من الضعف في الدول المتقدمة صناعياً مما يشير إلى طبيعة الملكية الفردية للمناشير وصغر حجمها كما ان معدل عدد العمال للمنشأ الواحد بلغ 8 مقابل 5 عمال للصناعة التحويلية أي أنها ما زالت تستأثر بزيادة في التشغيل بنسبة 60% عن مثيلاتها من الصناعة التحويلية .

كما يتضح من جدول رقم(1-4) أن 5691 عاملاً يعمل في صناعة المناشير من بينهم 36 امرأة ومن بينهم عاملون بدون اجر من أصحاب العمل 757 عاملاً، من أفراد الاسره 562 عاملاً مشكلين بذلك حجم العاملين بدون أجر ومقداره 1320 عاملاً، وهذا يدل بوضوح على طبيعة الملكية الفردية للمناشير وصغر حجمها وبالتالي عدم وضوح الهيكل الإداري لهذه المؤسسات .

أما بخصوص العاملين باجر وعددهم 4371 عاملاً يعمل من بينهم 36 امرأة تعمل في الإدارة، و246 من الذكور يعملون في الإدارة بينما الإنتاج يقتصر على عنصر الرجال حيث يعمل 3979 عاملاً وهذا يدل بوضوح على أن العمليات الإنتاجية للمناشير تقتصر على عنصر الرجال لخطورتها وصعوبتها وذلك بسبب التعامل مع أجسام ثقيلة وما يترتب على ذلك من خطر سقوط هذه الأجسام خلال نقلها من مكان الى آخر ، وعليه ولتقليل هذه الخطورة لابد من توفير معدات رفع ذات مستوى عالٍ ، وتزويد العمال بأسباب وسبل الوقاية، مثل الأحذية الصناعية التي لها مقاومة عالية للأوزان .

4-2-4 التسويق :

تعتبر العملية التسويقية التحدي الأكبر لاستمرارية وازدهار هذه الصناعة الحيوية ، وبالرغم من كل الصعاب والتحديات إلا أنها نجحت في تسويق إنتاجها في كل من الأسواق المحلية، الأسواق الإسرائيلية ، والأسواق العربية، والأسواق العالمية ، خاصة الأسواق الأمريكية والأوروبية وبشكل عام تلعب الأسواق الخارجية دوراً رئيسياً في نشاط المناشير إذ ان الطاقة الإنتاجية الحالية تفوق حاجة السوق المحلية مما يدفعها للبحث عن أسواق خارجية ، حيث يتضح من جدول رقم (1-3) أن 49% من مبيعات منتجات المناشير كانت في الأسواق الخارجية والجزء المتبقي 51% من المبيعات كانت في السوق المحلية .

أما بخصوص الخدمات المقدمة للمستهلكين فان معظم المنشآت تقدم حوافز مختلفة : كالخصم على سعر البيع ، وتسهيلات في الدفع ، وكذلك استرداد التالف.

4-2-5 الإنتاجية والربحية:

يتضح من الجدول رقم (1-1) أن حصة القيمة المضافة من إنتاج المناشير تبلغ 41.5% وقدر متوسط القيمة المضافة للعامل في المناشير 9497 دولاراً عام 2000 مقارنة بـ 8601 ، 9082 دولاراً في الصناعة التحويلية والقطاع الصناعي على التوالي ، أي أن إنتاجية العامل في المناشير تزيد بنسبة 11% عن مثيلاتها من الصناعات التحويلية وهناك عوامل عدة يمكن أن تساعد في تفسير هذا الفرق رغم ضالته في الإنتاجية منها : ارتفاع كثافة رأس المال المستخدم في المناشير إذ بلغت حصة العامل من راس المال 18697 دولاراً مقابل 7758 دولاراً في الصناعات التحويلية ، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن تقنيات الإنتاج ذات الكثافة العمالية أقل إنتاجية من تلك التقنيات ذات الكثافة الرأسمالية ، إلا انه من المتوقع أن تزداد إنتاجية العامل عند ازدياد رأس المال المستثمر لذلك العامل (مكحول وأبو الرب ، ص33 ، 1999).

وعند حساب إنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل تبين أنها تعادل 2.2 دولار في المناشير و 2.97 دولار لمثيلاتها في الصناعة التحويلية ، أي أن إنتاجية الدولار في المناشير تقل بـ 25% إلا أن ذلك لا يعكس الفرق الحقيقي في الإنتاجية سيما أن 23% من العاملين في المناشير يعملون بدون أجر مقارنة بـ 30% في الصناعات التحويلية أنظر جدول رقم (1-4) وهذا بدوره سيقل فجوة الإنتاجية لحساب المناشير على أساس احتساب الفرصة البديلة بدون أجر ، حيث أن كل عامل بدون أجر سيحصل على متوسط نصيب العامل باجر من التعويضات ، لتصبح إنتاجية الدولار 1.7 دولار في المناشير ، 2.07 دولار في الصناعات التحويلية أي ما يعادل 18% زيادة لصالح الصناعات التحويلية .

كما يتضح من جدول رقم (1-1) بعد اقتطاع تعويضات العاملين والاهتلاكات وصافي الرسوم وضريبة الإنتاج فإننا نحصل على فائض تشغيل والذي يقدر بـ 13.697 مليون دولار للمناشير و 296.46 مليون دولار للصناعات التحويلية كما أنه بعد اقتطاع التحويلات والمدفوعات المتنوعة بما فيها مسحوبات أصحاب الأعمال فإننا نحصل على تقدير تقريبي للربح الإجمالي قبل دفع ضريبة الدخل بـ 12.78 مليون دولار للمناشير و 286.09 مليون دولار للصناعات التحويلية ، وهذا يعني أن كل دولار مستثمر على أساس القيمة الدفترية في بداية المدة يحقق ربحاً إجمالياً يقدر بـ 11% دولاراً للمناشير و 49% دولاراً للصناعات التحويلية .

حيث تستدعي المعطيات السالفة ، الدخول مباشرة لدراسة أثر إندلاع إنتفاضة الأقصى لمعرفة حقيقة الأضرار التي لحقت بقطاع صناعة المناشير عام 2000م ، بسبب السياسات القمعية التي يمارسها الاحتلال والهادفة الى القضاء على انتفاضة الأقصى .

3-4 الأضرار التي لحقت بقطاع صناعة المناشير جراء اندلاع الانتفاضة (2):

تعاني صناعة المناشير الفلسطينية كغيرها من القطاعات الاقتصادية ، من مختلف أشكال العقوبات التي تمارسها سلطات الاحتلال منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى بتاريخ 28 أيلول من عام 2000م .

يتضح من جدول رقم (1-6) أن عدد المنشآت عام 2000م تراجع بمقدار 327 منشأراً عن عام 1999م . أي ما نسبته 31% من عدد المنشآت العاملة في الصناعة التحويلية لعام 1999م و 2% من عدد المنشآت في الصناعة التحويلية لعام 2000م ، حيث ترتب على ذلك تسريح ما يقرب من 2927 عاملاً عام 2000م أي ما نسبته 34% من عدد العمال العاملين في المناشير لعام 1999م وهو ما يشكل 4% من عدد العمالة في الصناعة التحويلية ككل لعام 2000م ، ومع أنه كان من الأفضل أن تستخدم بيانات المسح الصناعي - 2002 لتقدير حجم الأضرار الناتجة عن الإنتفاضة الا أن البيانات المتوفرة كان آخرها بيانات المسح الصناعي - 2000م لحين إعداد هذه الدراسة . ومع الإدراك بأن أرقام سنة 2000م لاتعكس بالضرورة كافة الأضرار لأن الإنتفاضة بدأت مع بداية الربيع الأخير من السنة الا أنها تعطي مؤشراً أولياً عن مدى هذه الأضرار سواء من حيث عدد العمال أو عدد المنشآت أو حجم الإنتاج أو حجم المبيعات .

كما يتضح من جدول رقم (1-6) أن انخفاض إجمالي حجم المبيعات بمقدار 85.319 مليون دولار لعام 2000م عن عام 1999م ، أي ما نسبته 40% ، حيث توزعت نسبة الانخفاض هذه بـ 53.4% للمبيعات المحلية حيث تراجعت قيمتها بمقدار 45.596 مليون دولار و 46.6% من حجم المبيعات الخارجية أي ما يعادل 39.723 مليون دولار .

(2) تمت المقارنة لمعرفة حجم الأضرار من خلال اعتماد عام 1999م سنة أساس

إن انحسار وتراجع حجم المبيعات المحلية والخارجية لعام 2000م ، هو نتيجة اندلاع الانتفاضة ، التي أدت إلى تراجع الطلب على صناعة المناشير، مما عكس أثره على حجم الإنتاج لنفس السنة حيث بلغت قيمة الانخفاض 96.5 مليون دولار لعام 2000م عن عام 1999م ، (أي ما نسبته 43%) .

كما أدى انخفاض حجم الإنتاج لعام 2000 بسبب اندلاع الانتفاضة إلى دخول هذه الصناعة لفترة كساد ، وتعزز هذا بانغلاق المنافذ التسويقية أمامها مما أدى إلى ارتفاع نسبة تكلفة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج حيث بلغت 59% ، مما شكل ضغطاً على تراجع إجمالي القيمة المضافة لهذه الصناعة لعام 2000م ، حيث انخفضت بمقدار 51.31 مليون دولار عن عام 1999م (أي ما نسبته 49%) ، الذي يعني حتماً أن أرباب العمل بدؤوا يتحملون أو يدفعون رواتب عمالهم على حساب أرباحهم .

كما يتضح من جدول رقم (1-6) وعند احتساب إنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل لعام 2000م تبين أنها تساوي 2.2 دولاراً مقابل 2.7 دولاراً لعام 1999م ، أي أن نسبة الانخفاض في إنتاجيته عن عام 1999 بلغت 19% (مع افتراض عدم وجود عمال يعملون بدون أجر لكلا العامين) .

من كل ما تقدم يمكن التأكيد على أن أضراراً حقيقية قد لحقت بقطاع صناعة المناشير عام 2000م بسبب السياسات القمعية الاسرائيلية جراء إندلاع الانتفاضة عن سنة الأساس عام 1999 يمكن تلخيصها بما يلي : إنحسار عدد المنشآت بمقدار 327 منشأة على مستوى الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس وتسريح ما يقرب من 2927 عاملاً ، وإنخفاض إجمالي حجم المبيعات بمقدار 85.319 مليون دولار ، وإنخفاض الإنتاج بقيمة 96.5 مليون دولار ، وإنخفاض إجمالي القيمة المضافة بقيمة 52.31 مليون دولار ، انتهاء بضعف إنتاجية الدولار المنفق على عنصر العمل حيث بلغ 1.7 دولاراً ، وبضعف ربحيته على أساس القيمة الدفترية للأصول الثابتة في بداية المدة لتصل إلى 11% .

4-4 المشكلات الرئيسية التي تواجه صناعة المناشير:

تواجه صناعة المناشير ، كبقية الأنشطة الصناعية في فلسطين ، مشكلات عديدة تعيق تطورها، وتحد من قدرتها على الانطلاق بحركة صناعية واعدة ومن أهم المشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة ما يلي :-

1- الموقع غير المناسب : يتضح من (الملحق رقم 3) أن المواقع الحالية لصناعة المناشير في محافظة جنين تنتشر على مداخل الطرق الرئيسية والاماكن السكنية ، وتكاد أن تتركز في بلدة قباطية ، وأن معظم المواقع الحالية المقامة عليها صناعة المناشير هي أراضٍ زراعية وسكنية ،

الفصل الخامس

آراء اصحاب المناشير حول

المناطق الصناعية: ٥٨٢٢٢٣

المسح الميداني

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 47% من المناشير برأس مال أقل من 30000 دينار أردني، ونسبة 28.9% من المناشير برأس مال من 30000 - 60000 دينار أردني، ونسبة 24.1% أكثر من 60000 دينار أردني .

مما يدل على أن الصناعات الفلسطينية وبخاصة المناشير تتطوي تحت الصناعات الصغيرة الحجم من حيث رأس المال والعمال مما يدل على فردية الشكل القانوني للمشروع.

الجدول (4-5)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير تصنيف موقع المشروع

النسبة المئوية %	التكرار	تصنيف موقع المشروع
84.7	72	سيادة فلسطينية A
15.3	13	سيادة مشتركة B
-	-	سيادة إسرائيلية C
100	85	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 84.7% من المناشير تقع تحت السيادة الفلسطينية ، و 15.3% من المناشير تقع في مناطق السيادة المشتركة ، مما يعزز أن قدوم السلطة الفلسطينية فتح الآفاق لتطور الصناعة الفلسطينية، كما يلاحظ بان منطقة السيادة الإسرائيلية (C) خلت تماماً من وجود مناشير الحجر وهذا يعزز أن سياسات الاحتلال لعبت وما تزال _ دوراً في إعاقة تطور ونمو وازدهار القطاع الصناعي بشكل عام والمناشير على وجه الخصوص .

الجدول (5- 5)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر المشروع

النسبة المئوية %	التكرار	عمر المشروع
29.4	25	" أقل من 10 سنوات" حديث
34.1	29	"من 10 - 20 سنوات" متوسط العمر
36.5	31	"أكثر من 20 سنوات" قديم
100	85	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 29.4% من المناشير عمرها أقل من 10 سنوات ، و 34.1% من المناشير عمرها من 10 - 20 سنوات، و 36.5% من المناشير عمرها أكثر من 20 سنة مما يعزز أن التطور الصناعي في المناشير زاد بعد قدوم السلطة الفلسطينية إضافة إلى ما واكب ذلك من تحسن في مناخ الاستثمار الاقتصادي في مناطق السلطة الفلسطينية.

الجدول (5-6)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع الإنتاج

نوع الإنتاج	التكرار	النسبة المئوية %
حجر	82	96.5
رخام	2	2.4
حجر ورخام	1	1.2
المجموع	85	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 96.5% من المناشير تنتج حجر البناء ، ونسبة 2.4% رخام ، ونسبة 1.2% حجر ورخام، مما يدل على أن محافظة جنين تمتاز بصناعة الحجر (البناء) .

الجدول (5-7)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشكل القانوني للمشروع

الشكل القانوني للمشروع	التكرار	النسبة المئوية %
فردية	54	63.5
عائلية	29	34.1
مساهمة خاصة	2	2.4
شركة عامة	-	-
المجموع	85	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 63.5% من المناشير هي فردية، ونسبة 34.1% عائلية ونسبة 2.4% مساهمة عامة مما يعزز أن الصناعة الفلسطينية يغلب عليها صفة الصناعة الصغيرة وهذا ما تم الإشارة إليه في الجدول (5-3)

الجدول (5-8)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع المنشار

نوع المنشار	التكرار	النسبة المئوية %
يدوي	47	55.3
نصف أوتوماتيكي، وأتوماتيكي "حديث"	38	44.7
المجموع	85	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 55.3% من المنشائر هي يدوية ، ونسبة 44.7% من المنشائر نصف أوتوماتيكي، وأتوماتيكي "حديث"، مما يعزز أن الصناعة الفلسطينية يغلب عليها صفة التطور .

الجدول (5-9)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الانتقال للمناطق الصناعية

الانتقال للمناطق الصناعية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	37	43.5
لا	48	56.5
المجموع	85	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 56.5% من المنشائر تعارض الانتقال إلى المناطق الصناعية ، ونسبة 43.5% من المنشائر تؤيد الانتقال إلى المناطق الصناعية، مما يعزز أن الانتقال إلى المناطق الصناعية يجب أن يواكبه رزمة من المحفزات المادية وغير المادية للمنشائر، بالإضافة إلى أنه كانت محاولة لإنشاء منطقة صناعية في منطقة اسمها (سفيريا) التي تقع بين قباطية ، الزبادة وجنين (انظر ملحق رقم 3) بواسطة مكتب المحافظ/جنين عام 1999م ، ولم تتجح بسبب العديد من المعوقات من أهمها : أن عملية الانتقال تتم على حساب صاحب المنشار ، بالإضافة إلى عدم وجود خدمات بنية تحتية أساسية ، أو خدمات بنية تحتية مكملة، مما ترك انطباعاً سيئاً عند أصحاب منشائر الحجر عن فكرة المناطق الصناعية (4) .

ومن الجدير ذكره في هذا السياق هو الإشارة إلى أن الجهة المانحة (الحكومة الألمانية) للمنطقة الصناعية الحدودية لمدينة جنين (المقبيلة) اشترطت على الشركة المطورة عدم دخول صناعة المنشائر إلى المنطقة الصناعية بسبب تأثيرها البيئي (5) .

(4) مقابلة مع مدير نقابة عمال جنين .

(5) مقابلة مع نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة الشمال الصناعية - جنين .

الجدول (5-10)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير في حال عدم الانتقال إلى المناطق الصناعية ما هو السبب

النسبة المئوية %	التكرار	في حال عدم الانتقال إلى المناطق الصناعية ما هو السبب
14.6	7	الموقع الحالي قريب من الأسواق
10.4	5	الموقع الحالي قريب من المواد الخام
14.6	7	الموقع الحالي تتوفر فيه خدمات البنية التحتية
2.1	1	الموقع الحالي معروف لدى المستهلكين
29.2	14	تكلفة الانتقال مرتفعة
29.2	14	أكثر من سبب من الأسباب السابقة
100	48	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 29.2% من المناشير تعارض الانتقال إلى المناطق الصناعية بسبب تكلفة الانتقال المرتفعة ، ونسبة 14.6% من المناشير تعارض الانتقال إلى المناطق الصناعية بسبب أن الموقع الحالي قريب من الأسواق ، ونسبة 10.4% تعارض الانتقال إلى المناطق الصناعية بسبب أن الموقع الحالي قريب من المواد الخام .

وهذا يشير إلى ضرورة تخطي المعوقات الرئيسة في حال تم التخطيط لإقامة منطقة صناعية في "محافظة جنين" ، كما ويجب على الجهات المختصة أن تأخذ بالأسباب السابقة في عين الاعتبار عند التخطيط لإقامة منطقة صناعية .

الجدول (5-11)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير طرق التخلص من المخلفات الصلبة

النسبة المئوية %	التكرار	طرق التخلص من المخلفات الصلبة
2.4	2	بيعها
89.4	76	إعطائها للآخرين بدون ثمن
8.2	7	نقلها إلى منطقة نائية
100	85	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 89.4% من المناشير تتخلص من المخلفات الصلبة بواسطة إعطائها للآخرين بدون ثمن، ونسبة 8.2% من المناشير تتخلص من المخلفات الصلبة بواسطة نقلها إلى منطقة نائية، ونسبة 2.4% من المناشير تتخلص من المخلفات الصلبة بواسطة بيعها. وهذا يدل بوضوح على أن هناك مشكلة حقيقية يعاني منها أصحاب المناشير في التخلص من المخلفات الصلبة حيث أنهم في كثير من الأحيان يقومون بإعطائها للآخرين بدون ثمن ولكن في نفس الوقت يتحملون تكلفة النقل كذلك وخاصة إلى الكسارات .

الجدول (5-12)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير طرق التخلص من المخلفات السائلة

النسبة المئوية %	التكرار	طرق التخلص من المخلفات السائلة
16.5	14	تجميعها في حفر ترسيب أو تنقية وإعادة استخدامها
30.6	26	ضخها إلى الأودية والقنوات المجاورة
51.8	44	نقلها بصهاريج
1.2	1	ضخها إلى شبكات البلدية
100	85	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 51.8% من المناشير تتخلص من المخلفات السائلة بواسطة نقلها بصهاريج، ونسبة 30.6% من المناشير تتخلص من المخلفات السائلة بواسطة ضخها إلى الأودية والقنوات المجاورة، ونسبة 16.5% من المناشير تتخلص من المخلفات السائلة بواسطة تجميعها في حفر ترسيب أو تنقية وإعادة استخدامها. وهذا يدل بوضوح على أن هناك مشكلة حقيقية يعاني منها أصحاب المناشير في التخلص من المخلفات السائلة حيث يتم ضخها إلى الأراضي الزراعية والأودية والتي تؤدي بدورها إلى تلويث البيئة ويدل من ناحية أخرى على تدني وضعف خدمات البنية التحتية لدى مناشير الحجر في مواقعها الحالية .

الجدول (5-13)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنشار مرخص

النسبة المئوية %	التكرار	المنشار مرخص
84.7	72	نعم
15.3	13	لا
100	85	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 84.7% من المناشير مرخصة من قبل وزارات أو مؤسسات، ونسبة 15.3% من المناشير غير مرخصة . وهذا يدل بوضوح على أن قدوم السلطة الوطنية زاد من الترخيص الصناعي لدى مناشير الحجر، وبخاصة في وزارة الصناعة .

الجدول (5-14)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير في حال المنشار مرخص ما هو نوع الترخيص

النسبة المئوية %	التكرار	في حال المنشار مرخص ما هو نوع الترخيص
2.8	2	البلدية
87.5	63	وزارة الصناعة
8.3	6	الإدارة المدنية
1.4	1	غير ذلك
100	72	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 87.5% من المناشير مرخصة من قبل وزارة الصناعة ، ونسبة (8.3%) من المناشير مرخصة من قبل الإدارة المدنية . وهذا يدعم النتيجة السابقة وهي أن قدوم السلطة الوطنية زاد من الترخيص الصناعي لدى مناشير الحجر، وبخاصة في وزارة الصناعة .

الجدول (5-15)

يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد العمال في المشروع

عدد العمال في المشروع	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 4 عمال	4	4.7
من 4 - 7 عمال	26	30.6
من 8 عمال فأكثر	55	64.7
المجموع	85	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة 64.7% من المناشير يعمل بها من 8 عمال فأكثر، ونسبة 30.6% من المناشير يعمل بها من 4 - 7 عمال، 4.7% من المناشير يعمل بها أقل من 4 عمال . وهذا يدعم النتيجة السابقة في الجدولين (5-3، 5-7) على أن الصناعات الفلسطينية يغلب عليها صفة الملكية الفردية وصغيرة الحجم من حيث عدد العمال ورأس المال .

أداة الدراسة:-

تكونت أداة الدراسة من قسمين :-

□ القسم الأول:-

اشتمل على رسالة توضيحية لأصحاب المنشآت " مناشير الحجر" في محافظة جنين حول هدف الدراسة إضافة إلى المتغيرات المستقلة للدراسة.

□ القسم الثاني :-

اشتملت الاستبانة على (31) فقرة تطلب الإجابة عليها بسلم ليكرت الخماسي " موافق بشدة، موافق ، محايد، معارض، معارض بشدة " (انظر الملحق 2)، والاستبانة مطورة من الإطار النظري والدراسات السابقة حول الموضوع .

ثبات المقياس :-

قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا ⁽⁶⁾ (Alpha Chronbach) حيث بلغ معامل الثبات ⁽⁷⁾ (0.88) وهو معامل ثبات جيد يفيد بأغراض الدراسة .

(6) ويتم استخراجها حسب المعادلة الآتية $(K/K-1)(1-\sum Var/Tvar)$ ، حيث يرمز K لعدد الفقرات، وترمز $\sum Var$ إلى مجموع التباين الجزئي للفقرات، ويرمز Tvar إلى التباين الكلي للفقرات .

(7) الثبات يعني استقرار النتائج أي إعطاء نفس النتائج للاستبيان إذا أعيد تطبيقه في نفس الظروف .

متغيرات الدراسة :-

أولاً المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

- الأرض المقام عليها المشروع
- موقع المشروع
- حجم راس المال للمشروع
- تصنيف موقع المشروع
- عمر المشروع
- نوع الإنتاج
- الشكل القانوني للمشروع
- نوع المنشار
- الانتقال للمناطق الصناعية
- في حال عدم الانتقال إلى المناطق الصناعية ما هو السبب
- طرق التخلص من النفايات الصلبة
- طرق التخلص من النفايات السائلة
- المنشار مرخص
- في حال المنشار مرخص ما هو نوع الترخيص
- عدد العمال في المشروع

ثانياً المتغيرات التابعة (Dependent Variables)

وتتمثل في استجابات أفراد العينة على استبانته دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي، والتي تم تطويرها من قبل الباحث وتؤكد من معامل صدقها وثباتها.

إجراءات الدراسة :-

- لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات التالية :-
- إعداد أداة الدراسة بقسميها بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة .
- توزيع الاستبانات.
- تجميع الاستبانات من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

المعالجات الإحصائية :-

من اجل معالجة البيانات إحصائياً استخدم الباحث الرزمة الإحصائية للبحوث الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات التالية :-

- التكرارات والأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent t test
- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) .

الفصل السادس

عرض نتائج المسح الميداني ومناقشتها

الفصل السادس

عرض نتائج المسح الميداني ومناقشتها

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي " حالة دراسية على صناعة الحجر في محافظة "جنين" ، كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانته وتم التأكد من صدقها، ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبيانات تم ترميزها وإدخالها للحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي نتائج الدراسة تبعا لتسلسل أسئلتها.

1-6 سؤال الدراسة الرئيسي :

ما درجة دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي " حالة دراسية على صناعة الحجر في محافظة "جنين" ؟

للإجابة عن السؤال استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية وتقدير درجة الدور والنتائج يوضحها الجدول (1-6) الآتي :

الجدول (1-6)

المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية وتقدير درجة الدور

الرقم	الفقرة	المتوسط	الأهمية النسبية	التقدير
1	المناطق الصناعية تؤثر على تكاليف الإنتاج .	3.92	78	مرتفع
2	المناطق الصناعية تؤثر على نوعية خدمات البنية التحتية من مياه ، وكهرباء وطرق ومواصلات.	3.92	78	مرتفع
3	يتطلب الانتقال إلى المناطق الصناعية وجود حوافز للانتقال إليها .	4.06	81	مرتفع جدا
4	المناطق الصناعية توفر قطع أراضي مناسبة ولأغراض التوسع .	3.96	79	مرتفع
5	المناطق الصناعية توفر التسهيلات لمنح التراخيص اللازمة .	4.04	81	مرتفع جدا
6	يجب أن تكون المنطقة الصناعية قريبة من مراكز الأسواق .	4.00	80	مرتفع جدا

مرتفع	75	3.74	حصولك على ضمانات بعدم اشغال الموقع المحلي يحفزك للانتقال إلى المنطقة الصناعية .	24
مرتفع	76	3.80	أفضل وجود ورشات لقطع الغيار والصيانة في حالة بناء منطقة صناعية .	25
مرتفع	76	3.78	وجود إعفاء ضريبي يشجعك على الانتقال إلى المنطقة الصناعية .	26
مرتفع	76	3.80	أفضل أن يتم تسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة لمنح التراخيص من شأنه أن يحفز على انتقالي إلى المنطقة الصناعية .	27
مرتفع	78	3.88	أفضل وجود وحدات صناعية جاهزة لتسهيل انتقالي ومباشرة العمل لضمان عدم التوقف عن العمل .	28
مرتفع	78	3.88	وجود أرض بأسعار تفضيلية أو إيجارات منخفضة يحفز على الانتقال للمنطقة الصناعية .	29
مرتفع	76	3.78	أفضل إقامة منطقة صناعية لصناعة مناشير الحجر مع توفير كافة الحوافز والتسهيلات لضمان الانتقال إلى المنطقة المقترحة .	30
مرتفع	74	3.69	أشعر بأن موقعي الحالي يؤثر سلباً على النواحي الصحية والبيئية للمناطق المجاورة .	31
مرتفع	78	3.89	الدرجة الكلية	

أقل من 50% تقدير منخفض جداً.

من 50% وحتى 59.9% تقدير منخفض .

60% وحتى 69.9% تقدير متوسط

70% وحتى 79.9% تقدير مرتفع.

80% فأكثر تقدير مرتفع جداً (8).

يتضح من الجدول السابق أن الفقرات (3، 5، 6، 9، 10، 11، 20، 21) قد حصلت على تقدير

مرتفع جداً، أما بقية الفقرات والدرجة الكلية قد حصلت على تقدير مرتفع.

مما يعني أن هناك درجة تأييد كبيرة من أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في

حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر في محافظة جنين .

(8) هذا التقدير تم الحصول عليه من المحكمين وكذلك الاطلاع على دراسات سابقة تشابه مع المنهج المستخدم.

2-6 اختبار الفرضيات الإحصائية

الفرضية الأولى :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب المناشير المقامة على أراضي ملك وعلى أراضي مستأجرة لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين .

$$H_0: P > 0.05$$

$$H_1: P \leq 0.05$$

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent -t- test . والنتائج يوضحها الجدول الآتي (2-6) :

الجدول (2-6)

نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لمتغير الأرض المقام عليها المشروع

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ت)	استئجار (ن = 69)		ملك (ن = 16)	
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط
0.57	0.569	0.814	3.90	0.761	3.78

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.57) وهو أكبر من (0.05) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير الأرض المقام عليها المشروع . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر المقامة مشاريعهم على أرض ملك أو أرض مستأجرة لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر .

الفرضية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير الموقع الحالي للمشروع (صناعي، زراعي، سكني) .

$H_0 : P > 0.05$

$H_1 : P \leq 0.05$

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي Way ANOVA One والتي تظهر نتائجه في الجدول (3-6) الآتي:

الجدول (3-6)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير موقع المشروع

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.67	0.393	0.245	2	0.490	بين المجموعات
		0.624	76	47.390	داخل المجموعات
			78	47.880	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.67) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير الموقع الحالي للمشروع . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف الموقع الحالي للمشروع سواء كان على أرض صناعية أو زراعية أو سكنية .

الفرضية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع .

$$H_0 : P > 0.05$$

$$H_1 : P \leq 0.05$$

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي Way ANOVA One والتي تظهر نتائجه في الجدول (4-6) الآتي:

الجدول (4-6)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير حجم رأس مال المشروع

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.07	2.640	1.642	2	3.283	بين المجموعات
		0.622	80	49.759	داخل المجموعات
			82	53.042	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.07) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير حجم رأس مال المشروع . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف حجم رأس المال للمشروع .

الفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير الموقع الحالي للمشروع (منطقة سيادة فلسطينية A ، منطقة سيادة مشتركة B ، منطقة C) .

$$H_0: P > 0.05$$

$$H_1: P \leq 0.05$$

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (5-6) الآتي:

الجدول (5-6)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير الموقع الحالي للمشروع

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.27	1.225	0.786	1	0.786	بين المجموعات
		0.642	83	53.255	داخل المجموعات
			84	54.041	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.27) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير(الموقع الحالي للمشروع تبعاً لنوع السيادة) . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف موقع المشروع الحالي من حيث السيادة فلسطينية كانت أم إسرائيلية أم مشتركة .

الفرضية الخامسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير عمر المشروع .

H0: P > 0.05

H1: P ≤ 0.05

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (6-6) الآتي:

الجدول (6-6)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير عمر المشروع

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.23	1.473	0.937	2	1.875	بين المجموعات
		0.636	82	52.166	داخل المجموعات
			84	54.041	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.23) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير عمر المشروع . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف العمر الزمني للمشروع .

الفرضية السادسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير نوع الإنتاج (حجر ، رخام ، حجر ورخام) .

H0: P > 0.05

H1: P ≤ 0.05

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (6-7) الآتي:

الجدول (6-7)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير نوع الإنتاج

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.68	0.378	0.247	2	0.494	بين المجموعات
		0.653	82	53.546	داخل المجموعات
			84	54.041	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.68) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير نوع الإنتاج (حجر ، رخام ، حجر ورخام) . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف نوع الإنتاج .

الفرضية السابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير الشكل القانوني للمشروع (فردية ، عائلية ، مساهمة خاصة ، عامة) .

H0: P > 0.05

H1: P ≤ 0.05

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (6-8) الآتي:

الجدول (6-8)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير الشكل القانوني للمشروع

مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	مستوى الدلالة المحسوب
بين المجموعات	0.765	2	0.383	0.589	0.55
داخل المجموعات	53.276	82	0.650		
المجموع	54.041	84			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.55) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير الشكل القانوني للمشروع . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف طبيعة الملكية للمشروع .

الفرضية الثامنة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير نوع المنشار المستخدم (يدوي ، حديث) .

H0: P > 0.05

H1: P ≤ 0.05

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent -t- test والناتج يوضحها الجدول الآتي(6-9) :

الجدول (6-9)

نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لمتغير نوع المنشار المستخدم

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ت)	حديث (ن = 38)		يدوي (ن = 47)	
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط
0.85	0.183	0.931	3.90	0.690	3.87

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.85) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير نوع المنشار المستخدم . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف نوع المنشار المستخدم .

الفرضية التاسعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير الرغبة في الانتقال إلى المناطق الصناعية (موافق على الانتقال ، غير موافق على الانتقال) .

H0: P > 0.05

H1: P ≤ 0.05

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent -t- test والناتج يوضحها الجدول الآتي(6-10) :

الجدول (6-10)

نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لمتغير الرغبة في الانتقال إلى المناطق الصناعية

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ت)	لا ينتقل (ن = 48)		ينتقل (ن = 37)	
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط
0.49	0.688	0.773	3.83	0.843	3.95

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.49) وهو أكبر من (0.05) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير الرغبة في الانتقال إلى المناطق الصناعية . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر سواء كانوا موافقين أو غير موافقين على الانتقال إلى المناطق الصناعية .

الفرضية العاشرة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير أسباب عدم الرغبة في الانتقال (الموقع الحالي قريب من الأسواق ، الموقع الحالي قريب من المواد الخام ، الموقع الحالي تتوفر فيه خدمات البنية التحتية ، الموقع الحالي معروف لدى المستهلكين ، تكلفة الانتقال مرتفعة ، أكثر من سبب من الأسباب السابقة) .

H0: P > 0.05

H1: P ≤ 0.05

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

والتي تظهر نتائجه في الجدول (6-11) الآتي:

الجدول (6-11)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير أسباب عدم الانتقال

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.49	0.897	0.541	5	2.703	بين المجموعات
		0.603	42	25.314	داخل المجموعات
			47	28.017	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.49) وهو أكبر من (0.05) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير أسباب عدم الانتقال . أي أن درجة تأييد أصحاب المناشير لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر لم تتأثر باختلاف أسباب عدم الانتقال .

الفرضية الحادية عشرة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير طرق التخلص من المخلفات الصلبة (بيعها ، إعطائها لآخرين بدون ثمن ، نقلها إلى منطقة نائية) .

H0: P > 0.05

H1: P ≤ 0.05

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (6-12) الآتي:

الجدول (6-12)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير طرق التخلص من المخلفات الصلبة

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.27	1.302	0.832	2	1.663	بين المجموعات
		0.639	82	52.377	داخل المجموعات
			84	54.041	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.27) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير طرق التخلص من المخلفات الصلبة . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف طريقة التخلص من المخلفات الصلبة .

الفرضية الثانية عشرة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير طرق التخلص من المخلفات السائلة (تجميعها في حفر ترسيب ، تنقيتها وإعادة استخدامها ، نقلها بصهاريج إلى الأودية والقنوات المجاورة ، ضخها إلى شبكات البلدية)

$$H_0 : P > 0.05$$

$$H_1 : P \leq 0.05$$

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (6-13) الآتي:

الجدول (6-13)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير طرق التخلص من المخلفات السائلة

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.95	0.111	0.0738	3	0.222	بين المجموعات
		0.669	81	53.819	داخل المجموعات
			84	54.041	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.95) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير طرق التخلص من المخلفات السائلة . أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف طريقة التخلص من المخلفات السائلة .

الفرضية الثالثة عشرة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير ترخيص المشروع (مرخص ، غير مرخص) .

$$H_0 : P > 0.05$$

$$H_1 : P \leq 0.05$$

ولفحص هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين Independent -t- test . والنتائج يوضحها الجدول الآتي (6-14) :

الجدول (6-14)

نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لمتغير ترخيص المشروع

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ت)	غير مرخص (ن = 13)		مرخص (ن = 72)	
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط
* 0.03	2.165	0.689	3.45	0.800	3.96

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.03) وهو أقل من (0.05) أي انه توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير ترخيص المشروع لصالح أصحاب مناشير الحجر المرخصة ، أي أن درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر المرخصة لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر أكبر منها لدى أصحاب المناشير غير المرخصة .

ويعود الاختلاف في درجة التأييد هو أن أصحاب المناشير المرخصة يرون بأنفسهم أنهم قانونيون ، ويرون أن للمنطقة الصناعية دورا سيسهل عليهم الحصول على التراخيص اللازمة والذي سينعكس إيجاباً على تكاليف الإجراءات الإدارية والمالية الطويلة والمعقدة التي تحملوها من أجل الحصول على التراخيص اللازمة لمنشأتهم (الإجراءات الإدارية : تقديم طلب في وزارة الاقتصاد الوطني يشمل إثبات ملكية الأرض ، أو عقد إيجار رسمي ، دراسة جدوى اقتصادية للمشروع ، مخطط مساحة للموقع ، مراسلات مع الجهات المعنية مثل الهيئات المحلية ، وزارة الحكم المحلي ، وزارة البيئة ، الإجراءات المالية : رسوم ترخيص لدى وزارة الاقتصاد الوطني ، رسوم للهيئات المحلية ، رسوم ترعرع ، رسوم رخصة الحرف والصناعات الخ) .

في حين يرى أصحاب المناشير غير المرخصة أن للمنطقة الصناعية دوراً سيفقدونهم المزايا التي يحققونها من عدم الالتزام بشروط الترخيص السالفة الذكر في مواقعهم الحالية ، وسيترتب على ذلك تكاليف مالية وإدارية ، وتنظيمية ، وتأمينات ، والالتزام بدفع الضرائب .

الفرضية الرابعة عشرة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير جهة ترخيص المشروع (البلدية ، وزارة الصناعة ، الإدارة المدنية ، غير ذلك) .

$$H_0 : P > 0.05$$

$$H_1 : P \leq 0.05$$

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (6-15) الآتي:

الجدول (6-15)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير جهة الترخيص

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.39	1.006	0.645	3	1.935	بين المجموعات
		0.641	68	43.582	داخل المجموعات
			71	45.517	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.39) وهو أكبر من (0.05) أي انه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير جهة الترخيص. أي لا تختلف درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر باختلاف جهة الترخيص .

الفرضية الخامسة عشرة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير عدد العمال العاملين في المشروع (أقل من 4 عمال ، 4-7 عمال ، 8 عمال فأكثر) .

$H_0 : P > 0.05$

$H_1 : P \leq 0.05$

ولفحص هذه الفرضية المهمة، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجها في الجدول (6-16) الآتي:

الجدول (6-16)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغير عدد العمال في المشروع

مستوى الدلالة المحسوب	قيمة (ف)	متوسط الانحراف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
0.78	0.240	0.157	2	0.314	بين المجموعات
		0.655	82	53.426	داخل المجموعات
			84	54.041	المجموع

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة يساوي (0.78) وهو أكبر من (0.05) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي في صناعة الحجر بمحافظة جنين تعزى لمتغير عدد العمال في المشروع. أي أن درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي لا تعتمد على عدد العمال في المشروع .

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

الجهات المختصة بإنشاء مواقع ملائمة لهذه الصناعة الحيوية من ناحية ومن ناحية أخرى مدى عدم ملائمة المواقع الحالية للمنتجين والمستهلكين والسكان (الموقع غير المناسب) .

5- تختص محافظة جنين بصناعة الحجر ، حيث بلغت نسبة عدد المناشير التي تنتج حجر البناء 96.5% ، وبلغت نسبة عدد المناشير التي تنتج رخام 2.4% ،، وبلغت نسبة عدد المناشير التي تنتج رخام وحجر 1.2% .

6- الشكل القانوني للمنشآت بشكل عام هو منشآت فردية حيث بلغت نسبة عدد المناشير والتي يملكها أفراد 63.5% ، وبلغت نسبة عدد المناشير والتي تملكها عائلات 34.1% وبلغت نسبة عدد المناشير والتي تملكها شركات مساهمة خاصة 2.4% ، وبلغت نسبة عدد المناشير والتي تملكها شركات عامة 00% ، وبلغت نسبة عدد المناشير اليدوية 55.3% ، وبلغت نسبة عدد المناشير الحديثة 44.7% مما يعني ذلك إن منشآت المناشير في محافظة جنين تسعى نحو التطور .

7- معظم المنشآت العاملة تعاني على حد سواء من التخلص من مخلفاتها السائلة والصلبة ، حيث تلجأ إلى طرق بدائية للتخلص منها ، فالمخلفات الصلبة يتم التخلص منها عن طريق إعطائها للآخرين بدون ثمن حيث بلغت نسبة عدد المناشير التي تلجأ إلى هذه الطريقة 89% ، في حين يتم التخلص من المخلفات السائلة عن طريق نقلها بصهاريج حيث بلغت نسبة عدد المناشير التي تلجأ إلى هذه الطريقة 51.8% ونسبة 30.6% يتم ضخها إلى الأودية والقنوات المجاورة ، ونسبة 1.2% يتم ضخها إلى الشبكات البلدية ، ومن كل ما تقدم يمكننا التأكيد على أن حجم الضرر البيئي للمواقع الحالية لصناعة المناشير كبير جدا .

8- تبين أن ما نسبته 84.7% من مناشير الحجر في محافظة جنين تحمل تراخيص وان ما نسبته 15.3% غير مرخصة ، حيث بلغت نسبة عدد المناشير المرخصة والتي تحمل تراخيص من وزارة الصناعة والتجارة الفلسطينية 87.5% .

9- 64% من المناشير تضم 8 عمال فأكثر ، و 30.6% تضم 7 عمال فأقل ، و 4.7% تضم 4 عمال فأقل ، حيث يوضح ذلك أن صناعة مناشير الحجر في محافظة جنين تتضوي تحت الصناعات الصغيرة الحجم إذا اعتبرنا أن العمالة هي معيار لقياس الحجم .

10- تبين أن ما نسبته 43.5% تؤيد الانتقال إلى المنطقة الصناعية بشكل طوعي وأن ما نسبته 56.5% تعارض الانتقال إلى المنطقة الصناعية بشكل طوعي . حيث بررت رفضها للأسباب الآتية :-

◀ 14.6% بررت رفضها بأن الموقع الحالي قريب من الأسواق .

◀ 10.4% بررت رفضها بأن الموقع الحالي قريب من المواد الخام .

◀ 14.6% بررت رفضها بأن الموقع الحالي تتوفر فيه خدمات البنية التحتية .

◀ 2.1% بررت رفضها بأن الموقع الحالي معروف لدى المستهلكين .

◀ 29.2% تكلفة الانتقال مرتفعة .

◀ 29.2% بررت رفضها لأكثر من سبب من الأسباب ، مما يعزز أن الانتقال إلى

المناطق الصناعية يجب أن يرافقه رزمة من المحفزات المادية وغير المادية .

11- تبين من نتائج تحليل العينة أن الدرجة الكلية لتأييد اصحاب مناشير الحجر لاقامة منطقة صناعية هي 78% وهي درجة مرتفعة بشرط ان تشتمل هذه المنطقة على كافة التسهيلات والمحفزات التي تعمل على جذب وتسهيل انتقال أصحاب مناشير الحجر إلى المنطقة الصناعية المقترحة في محافظة جنين .

12- تبين للباحث من خلال نتائج الفرضيات التي أجراها بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر بمحافظة جنين لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي تعزى لكل من (الأرض المقام عليها المشروع ، الموقع ، حجم رأس المال ، تصنيف موقع المشروع ، عمر المشروع ، نوع الإنتاج ، الشكل القانوني ، نوع المنشار ، الانتقال إلى المناطق الصناعية ، أسباب عدم الانتقال ، طرق التخلص من المخلفات الصلبة ، طرق التخلص من المخلفات السائلة ، نوع الترخيص ، عدد العمال) .

13- تبين للباحث من خلال نتائج الفرضيات التي أجراها بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في درجة تأييد أصحاب مناشير الحجر في محافظة جنين لدور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي تعزى لمتغير (الترخيص) لصالح أصحاب المناشير المرخصة ، ويعود السبب في ذلك لتخوف أصحاب المناشير غير المرخصة من فقدانهم المزايا التي يحققونها من عدم الالتزام بشروط الإجراءات الإدارية والمالية للحصول على التراخيص اللازمة في مواقعهم الحالية ، مما يترتب على ذلك تكاليف مالية وإدارية ، وتنظيمية ، وتأمينات ، بالإضافة الى التكاليف التي قد تنشأ حال إنتقالهم إلى المنطقة الصناعية ، والالتزام بدفع الضرائب .

التوصيات :

1) تأسيس منطقة صناعية مختارة لصناعة مناشير الحجر في محافظة جنين بحيث يرافقها رزمة من المحفزات المادية وغير المادية التي يمكن من خلالها جذب وتسهيل إنتقال أصحاب المناشير إلى المنطقة الصناعية المقترحة وعليه سيتم دراسة مواصفات هذه المنطقة والحوافز التي ترافقها والموقع المقترح والتكلفة المتوقعة ، وتمويلها .

أ- مواصفات المنطقة المقترحة /انظر جدول(1-6) :-

1- تحتوي على مركز تدريب متخصص في مجالات العمل ، الإدارة والتسويق ، حيث بلغت الأهمية بالنسبة لذلك تقديراً مرتفعاً 79% .

2- تحتوي على شركة نقل تخدم المنتجين لنقل المواد الخام وكذلك المنتجات المصنعة حيث بلغت الأهمية النسبية لها تقديراً مرتفعاً جداً 81% . حيث يفسر ذلك مدى أهمية تكاليف النقل وتأثيرها على ارتفاع تكاليف الإنتاج .

3- تحتوي على مركز معلومات حول آخر التطورات التكنولوجية في مناشير الحجر حيث بلغت أهميتها النسبية تقديراً مرتفعاً جداً 89% ، حيث يفسر ذلك مدى حاجة أصحاب المناشير للاتصال والتواصل مع ما يحدث من تطورات على معدات صناعتهم ويعطي كذلك مؤشراً على مدى سعي هذه الصناعة نحو التطور .

4- تحتوي على خدمات البنية التحتية المكملة(عيادات ، أماكن ترفيه ، مطاعم ، فروع للبنك والبريد) حيث بلغت أهميتها النسبية تقديراً مرتفعاً 79% .

5- تحتوي على ورشات لقطع الغيار والصيانة حيث بلغت أهميتها النسبية 76% وهي تقدير مرتفع .

6- تحتوي على صالات عرض لترويج الإنتاج حيث بلغت أهميتها النسبية 79% وهي تقدير مرتفع وتبين مدى حاجة أصحاب المناشير لترويج وتسويق إنتاجها .

7- تحتوي على النافذة الاستثمارية الواحدة التي توفر التسهيلات لمنح التراخيص اللازمة حيث بلغت أهميتها النسبية 81% وهي تقدير مرتفعاً جداً ، وهي تفسر مدى أهمية ذلك لأصحاب المناشير من ناحية ومن ناحية أخرى مدى التعقيدات والروتين والتعامل مع أكثر من جهة من أجل الحصول على الترخيص اللازم لعملهم لذلك فهم يرون بالمنطقة الصناعية حلاً لهذه المشكلة

ب- الحوافز المادية وغير المادية التي ينبغي أن ترافق إنشاء المنطقة المقترحة :

- 1- جاءت الأهمية النسبية مرتفعة جداً 81% حول وجوب وجود حوافز يطلبها أصحاب مناشير الحجر في محافظة جنين في حال إنتقالهم إلى المنطقة الصناعية المقترحة .
- 2- الحصول على تعويض مناسب (المصاريف الغارقة) حيث جاءت أهميتها النسبية مرتفعة 78% .
- 3- وجود إعفاء ضريبي وجاءت الأهمية النسبية مرتفعة 76% .
- 4- الحصول على ضمانات لعدم إشغال الموقع المحلي من قبل منافسين وجاءت الأهمية النسبية مرتفعة 75% .
- 5- وجود أرض بأسعار تفضيلية أو إيجارات منخفضة وكذلك وجود وحدات صناعية جاهزة من شأنها أن يسهل الانتقال إلى المنطقة الصناعية ومباشرة العمل وجاءت أهميتهما النسبية مرتفعة 78% .
- 6- تسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة لمنح التراخيص وجاءت الأهمية النسبية مرتفعة 76% .

ج- موقع المنطقة الصناعية المقترحة :

يتضح من (الملحق رقم 3) أن المنطقة الصناعية المقترحة لتجميع صناعة المناشير في محافظة جنين تقع في منطقة تسمى (وادي الخرابيب) إلى الشمال الشرقي من بلدة قباطية والى الجنوب الشرقي لمدينة جنين وهي منطقة تقع بين أراضي قباطية وأم التوت ، حيث تبعد عن وسط بلدة قباطية 4 كم و 7 كم عن وسط مدينة جنين و 4 كم عن الزبادة ، بالإضافة إلى قربها من موقع المحاجر القديمة والجديدة والتي يمكن أن تكون غنية بمادة الحجر الخام ، كما أنها قريبة من الأسواق المحلية وكذلك الإسرائيلية لأن بعدها عن معبر الجملة الحدودي ما بين أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية والإسرائيلية لا يتعدى 10 كم وكذلك مع المعابر مع الحدود الأردنية لا يتعدى 25 كم .

كما أن الموقع المقترح يأخذ بعين الإعتبار الإعتبارات البيئية حيث يعمل على تقليل حركة الازدحام والضجيج داخل المحافظة ، لأن حركة النقل الخاصة بالمنطقة الصناعية المقترحة لنقل المواد الخام أو لنقل المنتجات المصنعة ستسلك طرقات خارجية، وستقتصر حركة النقل إلى المدن أو البلدات فقط لتلبية طلبات المستهلكين المحليين من المنتجات المصنعة ، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المناطق المجاورة من خدمات البنية التحتية التي ستطورها المنطقة الصناعية وخاصة (الكهرباء والطرق ومحطات التنقية) للبلدات المجاورة ، هذا فضلاً عن الاستفادة المباشرة من توفيرها فرص العمل ، وغير المباشرة الناتجة عن الآثار الخارجية لوجود المنطقة الصناعية المقترحة (مثل قيام تجارة ترتبط بإنشاء المنطقة الصناعية أو تنشأ نتيجة وجود المنطقة الصناعية).

كما أن تحديد الموقع المقترح إستند إلى نتائج المسح الميداني حيث أوضحت هذه النتائج بضرورة أن يتمتع الموقع المقترح بقربه من المواد الخام ، مراكز الأسواق ومصدر العمالة الماهرة حيث بلغت أهميتها النسبية على التوالي (80% ، 80% ، 79%) ، كما أن بلدة قباطية تتمتع بمساحة كبيرة حيث تبلغ مساحتها 56000 دونماً⁽⁹⁾ ، مما يعني أنه لا بد أن يكون هناك (موقع مناسب) ضمن الإعتبارات السابقة الذكر للموقع للمنطقة الصناعية المقترحة لهذه الصناعة الحيوية في بلدة قباطية .

د-التكلفة المتوقعة للمنطقة الصناعية المقترحة :

لقد تم الإستعانة في تحديد ذلك ، بكل من شركة الشمال ،الجهة المطورة لمدينة جنين الصناعية، وكذلك هيئة المدن الصناعية الجهة المختصة بالرقابة والإشراف على المناطق الصناعية من قبل وزارة الاقتصاد الوطني حيث تم تحديد تكلفة المتر المربع بـ 70 دولار أميركي مجزأً بالبنية التحتية الأساسية (من كهرباء وماء وطرق ومواصلات)، بينما تبلغ تكلفة المتر المربع 100 دولار أميركي مقامة عليه المباني الصناعية والمعامل ، وبعملية حسابية بسيطة يمكن تقدير التكلفة المتوقعة للمنطقة الصناعية المقترحة على مساحة 300 دونم لتبلغ 30 مليون دولار أميركي مجهزة بكافة خدمات البنية التحتية الأساسية بما فيها المباني الصناعية والمعامل ، وحوالي 21 مليون دولار أميركي مجهزة بخدمات البنية التحتية فقط⁽¹⁰⁾.

ففي حين تبلغ أجرة المتر المربع للفراغ في المنطقة الصناعية المنطار غزة 8 دولا أميركي ، وتبلغ أجرة المتر المربع المقامة عليه المباني الصناعية والمعامل حوالي 26 دولار أميركي⁽¹¹⁾ . وفي حالة الإشغال التام للمنطقة الصناعية فإن المردود السنوي المتوقع سيكون بحوالي 3 مليون دولار أميركي سنوياً . وهذا يعني أن متوسط العائد السنوي للمنطقة الصناعية المقترحة يبلغ في حدود 10% . وهذا قريب من دراسة الجدوى الاقتصادية لمدينة جنين الصناعية التي أعدها شركة الشمال الصناعية والتي قدرت حسب الدراسة بـ 13.4% . وهذه النسبة (10%) ستقل حتماً في حالة عدم إشغال كافة المنطقة الصناعية المقترحة حسب نسبة التشغيل⁽¹²⁾.

هـ- تمويل برنامج المنطقة الصناعية المقترحة :

ضرورة أن يتم ذلك من خلال تقديم المنح والقروض طويلة الأجل من قبل الحكومة إلى القطاع الخاص وذلك لمساعدتهم على إنشاء مناطق صناعية ، والتي من شأنها أن تعمل على تيسير

(9) مقابلة مع رئيس بلدية قباطية .

(10) مقابلة مع شركة الشمال الصناعية - جنين .

(11) مقابلة مع هيئة المدن الصناعية - وزارة الاقتصاد الوطني .

(12) هذه التقديرات مبنية على دراسة الجدوى الاقتصادية لمدينة جنين الصناعية ويمكن أن تختلف إذا تم حساب الجدوى الاقتصادية للمنطقة المقترحة بشكل دقيق ، وهذه خارجة عن نطاق بحث الدراسة . وتحتاج إلى دراسة منفصلة .

السبل ليتمكن من تحقيق أرباح تشجعه على إقامتها ، وكذلك العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية في تقديم الدعم والمساعدة سواء أكان من خلال الحكومات الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، بالإضافة الى توجيه الدعم من مؤسسات التمويل العالمية مثل صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، الدول المانحة إلى القطاع الخاص لتميمته ومساعدته على إنشاء المناطق الصناعية .

ومن أجل الحصول على هذه الاموال ينبغي العمل على تشكيل جسم يتكون من (القطاع الخاص وعلى وجه الخصوص أصحاب مناشير الحجر ، والشركات المطورة للمناطق الصناعية ، والبلدية ، والهيئات الرسمية : هيئة المدن الصناعية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، وكل الوزارات ذات العلاقة ، بالإضافة الى الهيئات الاكاديمية : الجامعات) ، حيث يتولى هذا الجسم مسئولية وضع الدراسات اللازمة والترويج (داخلياً وخارجياً للمنطقة الصناعية المقترحة) والتي من شأنها أن تعمل على تسهيل جذب الأموال اللازمة لتنفيذ وإقامة المنطقة الصناعية المقترحة .

(2) ضرورة أن يتمتع هذا الكيان بدرجة عالية من الاستقلال الاداري والمالي وخاصة فيما يتعلق بكافة الإجراءات التي لها علاقه بتطوير المنطقة الصناعية المقترحة .

(3) توفير الدعم المالي اللازم لدعم أصحاب المناشير في الوقت الحالي وعلى وجه السرعة لمساعدتهم وتعويضهم عن بعض الأضرار التي لحقت بهم جراء إندلاع إنتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/28م وخاصة تلك التي تعرضت للقصف والتجريف من قبل سلطات الإحتلال الاسرائيلي .

(4) ضرورة عقد دورات لتوعية أصحاب قطاع صناعة المناشير في المحافظة بأهمية المناطق الصناعية في حل مشكلاتهم ولا سيما بعد الضرر الذي لحق بفكرة إنشاء المناطق الصناعية جراء المحاولة التي قامت بها المحافظة (مكتب المحافظ في جنين) عام 1999م لتجميع هذه الصناعة الحيوية ولم تتجح .

(5) ضرورة تنظيم الدخول الى هذه الصناعة الحيوية (الاستثمارات الجديدة) وتنظيم القائم منها بسبب أن الطاقة الإنتاجية في صناعة المناشير تفوق حاجة السوق المحلية ، وذلك إلى حين إتضاح الآفاق التصديرية .

ملحق رقم (1)

جدول (1-1) : مؤشرات اقتصادية عامة حول صناعة المناشير والقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية - للعام 2000م

Table (1-1): General economic indicators of stones, manufacturing and industrial sector in the Palestinian Territory-2000.

(Value in us \$ 1000)

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

Economic Activity	القطاع الصناعي Industry	الصناعة التحويلية Manufacturing	المناشير** stones	النشاط الاقتصادي
# Of firms	14509	13809	727	عدد المنشآت
# Of workers	76918	72824	5691	عدد المشتغلين
Employee Compensation	236755.8	211085.0	24506.0	تعويضات العاملين
Output	1708694.3	1519607.6	130254.7	الإنتاج القائم
Intermediate Consumption	1010150.5	893226.8	76204.6	الاستهلاك الوسيط
Value added	698543.8	626380.8	54050.0	القيمة المضافة
Depreciation	81541.6	73017.8	11458.8	قيمة الإهلاك
Fee and output tax	52747.5	45813.4	4387.7	صافي الرسوم وضريبة الإنتاج
Operating surplus*	327498.9	296464.6	13697.5	فائض التشغيل
Gro. Fixed Capital formation	27247.3	23740.2	1549.1	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
End of year book value	729701.7	565021.7	106408.0	القيمة الدفترية للأصول الثابتة في نهاية المدة

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الصناعي - 2000 : نتائج أساسية ، رام الله 2003

• فائض التشغيل عبارة عن القيمة المتبقية من القيمة المضافة بعد طرح تعويضات العاملين وصافي الضرائب والرسوم واهلاك الأصول الثابتة

** (بيانات غير منشورة)

Source: PCBS, (2003)

* The Operating surplus is the remainder of the value added after deducting employee Compensation, fees and taxes and depreciation.

جدول (1-2) مستلزمات الإنتاج السلعية والمصاريف الصناعية وغير الصناعية عام 2000

Table (1-2): Production Imputes, Industrial and Non-industrial Expenditure in 2000

(Value in us \$ 1000)

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

Economic Activity	المناشير (stones)	النشاط الاقتصادي
Raw materials	50573.3	الخامات والمواد الأولية
Fuel and Oil	7548.1	الوقود والمحروقات والزيوت
Electricity	4638.5	الكهرباء
Water	1109.3	الماء
Packing and Wrapping	584.7	مواد التعبئة والتغليف
Spare Parts	2534.2	قطع الغيار
Disposables	1833.9	عدد وأدوات مستهلكة
Stationery	82.8	قرطاسية
Other	156.4	أخرى
Total Imputes of Goods	69061.3	مجموع مستلزمات الإنتاج السلعية المستخدمة
Industrial Services Expenditures	996.9	مصاريف الخدمات الصناعية
Non-Industrial Services Expenditures	6146.4	مصاريف الخدمات غير الصناعية
Total	76204.6	المجموع الكلي

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 2000 رام الله 2003

* بيانات غير منشورة .

Source: PCBS, (2003)

جدول رقم (1-3) : توزيع مبيعات الحجر ، مبيعات الصناعة التحويلية ومبيعات القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية -2000 .

Table (1-3): Distribution of Stones Sales, Manufacturing sales and industrial sectors Sales, in Palestinian Territory-2000.

(Value in us \$ 1000)

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

Economic Activity	القطاع الصناعي (Industry)	الصناعة التحويلية (Manufacturing)	المناسير* (stones)	النشاط الاقتصادي
Total Sales	1554229.5	1388980.4	128455.4	إجمالي المبيعات
Local Sales	1268629.5	1106702.9	65979.1	مبيعات محلية
Exports	285600.0	282277.5	62476.3	مبيعات خارجية
Change in Stocks	11316.0	4444.6	890.9	التغير في المخزون

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 2000 رام الله 2003

* بيانات غير منشورة .

Source: PCBS, (2003)

جدول (1-4) : أعداد المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية - 2000

Table (1-4): Number of Persons Engaged by Economic Activity in Palestinian Territory-2000

Economic Activity	القطاع الصناعي (Industry)	الصناعة التحويلية (Manufacturing)	المناشير* (stones)	النشاط الاقتصادي
No.of Persons Engaged	76918	72824	5691	مجموع المشتغلين
Paid Employees	54266	51138	4371	العاملون بأجر
Unpaid Employees	22652	21686	1320	العاملون بدون أجر
Operatives	48568	46218	3979	عاملون في الإنتاج
Administrative	3375	2886	282	عاملون في الإدارة
Others	2323	2033	111	آخرون

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 2000 رام الله 2003

* بيانات غير منشورة .

Source: PCBS, (2003)

جدول (1-5) : إعداد وتعويضات العاملين بأجر حسب طبيعة العمل والنشاط
الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية - 2000

Table (1-5): Number and Compensation of Paid Employees by Type of Work
and Economic Activity in Palestinian Territory - 2000

Economic Activity	الرواتب والأجور النقدية Cash Wages & Salaries			مجموع التعويضات Total compen- sation	العاملون بأجر Paid Employees			النشاط الاقتصادي
	آخرون Others	إنتاج Oper.	إدارة Adm.		آخرون Others	إنتاج Oper	إدارة Adm	
Stones	539.2	21532	1996.0	24506.0	111	3979	282	المناشير
Manufact- uring	9644.3	176572.5	20603.1	211085.0	2033	46218	2887	الصناعة التحويلية
Industry	11391.5	190874.7	26887.2	236755.8	2323	48568	3375	القطاع الصناعي

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 2000 رام الله 2003

* بيانات غير منشورة .

Source: PCBS, (2003)

جدول (1-6) : أهم المؤشرات الاقتصادية لصناعة المناشير في الأراضي الفلسطينية لعامي 1999، 2000

Table (1-6): The Main Economic Indicators of Stones in Palestinian Territory for the tow years (1999,2000).

(Value in us \$ 1000) (القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

Economic Activity	المناشير 2000* (stones) 2000	المناشير 1999 (stones)1999	النشاط الاقتصادي
No. Of. Ent.	727	1052	عدد المؤسسات
No. Of. Pers. Engaged	5691	8618	عدد المشتغلين
Compensation of Employees	24506	39433.4	تعويضات العاملين
Out put	130254.7	226757	الإنتاج
Intermediate Compensation	76204.6	120397.5	الاستهلاك الوسيط
Gross value Added	54050	106360	إجمالي القيمة المضافة
Total sales	128455.4	213774.8	إجمالي المبيعات
Local Sales	65979.1	111575.5	المبيعات المحلية
Exports	62476.3	102199.3	المبيعات الخارجية

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 1999 رام الله 2000

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي - 2000 رام الله 2003

* بيانات غير منشورة .

Source: PCBS, (2003)

ملحق رقم (2)

استبانة البحث

حول دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي
حالة دراسية حول صناعة الحجر في محافظة جنين

السادة أصحاب المنشآت الصناعية

(مناشير الحجر في محافظة جنين) المحترمون .

تحية طيبة وبعد ،،،

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي ، حيث تعتبر هذه الدراسة استكمالاً لمنح درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة النجاح الوطنية ، مع العلم بان المعلومات الواردة لن تستخدم الا لاجراض البحث العلمي فقط .

إن تعاونكم سيكون له الفائدة الكبرى في التوصل إلى نتائج وتوصيات ذات طابع علمي وعملي يستفيد منها المسؤولون وصانعو القرار في تحقيق أهداف أكبر واشمل لخدمة هذه الصناعة .

لذا أرجو منكم الإجابة عن أسئلة الاستبانة بصدق وموضوعية

وشكراً على حسن تعاونكم

الباحث

يوسف الساعد

القسم الثاني : أرجو وضع إشارة x في المربع الذي يعبر عن رغبتك في الإجابة والملائم لوضعك .

الرقم	السؤال	أوافق بشده	أوافق	محايد	أعارض بشده	أعارض
1	المناطق الصناعية تؤثر على تكاليف الإنتاج .					
2	المناطق الصناعية تؤثر على نوعية خدمات البنية التحتية من مياه ، وكهرباء وطرق موصلات.					
3	يتطلب الانتقال إلى المناطق الصناعية وجود حوافز للانتقال إليها .					
4	المناطق الصناعية توفر قطع أراضي مناسبة ولأغراض التوسع بالمستقبل .					
5	المناطق الصناعية توفر التسهيلات لمنح التراخيص اللازمة .					
6	يجب أن تكون المنطقة الصناعية قريبة من مراكز الأسواق .					
7	موقع المنطقة يجب أن يكون قريباً من مصدر العمالة الماهرة .					
8	في حالة بناء منطقة صناعية أفضل توفير مركز تدريب متخصص في مجالات العمل، "الإدارة،التسويق".					
9	افضل أن تكون المنطقة الصناعية قريبة من مصادر المواد الخام					
10	في حالة توفير منطقة صناعية افضل أن يكون فيها شركة نقل تخدم المنتجين لنقل المواد الخام والمنتجات .					
11	في حالة توفير منطقة صناعية افضل أن يكون فيها مركز معلومات حول آخر التطورات التكنولوجية في مناشير الحجر .					

					27	أفضل أن يتم تسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة لمنح التراخيص الذي من شأنه أن يحفز على انتقالي للمنطقة الصناعية .
					28	أفضل وجود وحدات صناعية جاهزة لتسهيل انتقالي ومباشرة العمل لضمان عدم التوقف عن العمل .
					29	وجود ارض بأسعار تفضيلية أو إيجارات منخفضة يحفز على الانتقال للمنطقة الصناعية .
					30	أفضل إقامة منطقة صناعية لصناعة مناشير الحجر مع توفير كافة الحوافز و التسهيلات لضمان الانتقال إلى المنطقة المقترحة
					31	اشعر بان موقعي الحالي يؤثر سلبا على النواحي الصحية والبيئية للمناطق المجاورة .

ملاحظة :- الرجاء كتابة أي اقتراح تراه مناسباً لحل مشكلات القطاع الصناعي "صناعة الحجر" في محافظة جنين :

مع فائق الاحترام

المصادر و المراجع

أ باللغة العربية

1- الوثائق والتقارير الرسمية المنشورة

1. أبو الشكر ، عبد الفتاح ، وآخرون . التصنيع في الضفة الغربية . مركز التوثيق والمخطوطات والنشر ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس 1991 .
2. أبو النمل ، حسين . الصناعة الإسرائيلية . الطبعة الأولى . بيروت : دار الطليعة . 1979 .
3. إسماعيل ، محمد . اقتصاديات الصناعة والتصنيع . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة 1997 .
4. التنتير ، سمير . تصميم أولى للمجمع الصناعي . بيروت . 1978 .
5. الديب ، محمد محمود . المستعمرات الصناعية تخطيط وإنشاء . دراسة تطبيقية . القاهرة . 1973 .
6. صالح ، حسن . مدخل إلى جغرافية الصناعة . الطبعة الأولى . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع . 1985 .
7. الصقار ، فؤاد . الجغرافية الصناعية في العالم . الطبعة الأولى . الكويت : وكالة المطبوعات . 1980 .

2- المراجع

1. جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية ، المسح الصناعي - 2000 ، نتائج أساسية ، رام الله 2002 .
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . سلسلة المسوح الإحصائية الاقتصادية ، المسح الصناعي - 1999 ، نتائج أساسية ، رام الله 2001 .
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، (بيانات غير منشورة) ، رام الله 2003 .
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . متغيرات الحسابات القومية في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الجارية والثابتة ، (بيانات غير منشورة) ، رام الله 2003 .
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الدخل القومي المتاح الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ، (بيانات غير منشورة) ، رام الله 2003 .
6. مجموعة جلو بل للاستشارات الإدارية . دراسة حول إنشاء مجمع إداري وخدماتي . مقدمة لاتحاد مصانع الحجر والرخام ، آذار 2002 .
7. قانون رقم 15 لسنة 1998 بشأن المدن والمناطق الصناعية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، مكتب الرئيس
8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) . حاضنات الأعمال التكنولوجية . الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1995 .
9. وزارة الاقتصاد الوطني . إدارة الدراسات والتخطيط ، واقع القطاع الصناعي الفلسطيني ، بيانات مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية والتعددين ، رام الله ، يوليو 2002 .
10. وزارة الاقتصاد الوطني . إدارة الدراسات والتخطيط ، الصناعات الإشتائية الفلسطينية ، دراسة أولية ، كانون ثاني 2000 .

- 1- الشلة ، عصام . المحاجر وصناعة الحجر في شمال الضفة الغربية . (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعة النجاح الوطنية . نابلس . فلسطين 1999

4 - الدوريات

1. عبد الرحمن ، عبد الله . التنمية الصناعية في العالم الثالث : دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان (مقبول للنشر) ، مجلة العلوم الاجتماعية/ العدد الثالث ، 1995 .
2. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) . المراقب الاقتصادي ، العدد (8) ، كانون الأول 2001 .
3. مكحول ، باسم وأبو الرب محمود . صناعة المحاجر والكسارات والمناشير في الضفة الغربية وقطاع غزة : الواقع والآفاق . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) . 1999 .
4. مكحول ، باسم ، وآخرون . استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية : المقومات والخيارات المتاحة في المدين القصير والطويل ، سلسلة أوراق السياسة الاقتصادية (1) ، معهد أبحاث السياسة الاقتصادية (ماس) ، تموز 2001 .
5. مكحول ، باسم . المناطق الصناعية ودورها المتوقع في التشغيل . المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين . وزارة العمل ، المجلد الثاني ، 7-43 . رام الله . 1998 .

ب- باللغة الإنجليزية

1- Box

1. Allen , Van Terry . **The Impact of Industrial Zones on Employment** . Austin and Winfield , San Francisco , 1995 .
2. Badham,R.J. **Theories of Industrial Societies**, London : Goom Helm. 1986.
3. Bredo.W. **The Industrial Estate :Tool for Industrialization**, Sanford Research Institute. 1960.
4. Belasich .Debrah k . **Enterprise Zones : Policy Perspectives of Economic Development** . New York and London . Grand Publishing , Inc . 1993
5. Green . Roy E . **Enterprise Zone : New directions in Economic D evelopment** .U.S.A . Sage Publications , Inc . 1991.
6. Jr, Charles W. Hacket .**An analysis of Planned Industrial District** . University of Washington Seattle , Washington , June 1956 .
7. UNIDO. **Industrial Estates: Principles and Practices**. Vienna, 1997.
8. UNIDO . **Small and Medium Enterprises: Principles for Promoting Clusters and Networks of SMEs** . Vienna 1995.

9. Wadley , David . **Management of Industrial Parks : Australian Perspectives** , University of Queensland . 1984 .

2- Magazine

29. Harrison , Bennet . **Industrial Districts : Old Wine in New Bottels** , Regional Studies , Vol . 26 . No . 5, pp. 469 – 483 .1991 .

31 . Markusen , A . **Generalizing New Industrial District : Theoretical Agenda and An application from Anon Western Economy** . Environment and Planning . Vol.27, pp. 81—104 . 1995 .

36 . Vepa , Dr. Ramk . **Industrial Estates: A tool for Development of Backward Area**. Asian Productivity Organization , Series , No . 8 . 1973 .

33.Schmitz ,Hubert and Other , **Industrial Districts in Europe : Policy Lessons for Developing Countries**, World Development . Vol . 22 . No . 6 , pp 889—910, 1994 .

32. Ministry of Planning & International Cooperation (MOPIC) , **Building Competitive Advantage in the Palestinian Economy : Stone Cutting , Shaping & Finishing Industry Cluster** , Vol . (7) , August 1998 .

**AL- Najah National University
Faculty of Higher Studies**

**The role of industrial estates in solving the problems of industrial
sector: A study case concerning
stone industry in Jenin Governorate**

**Prepared by
Mr. Yousef M. Yassir Yousef AL Sae' d**

**Supervised by
Dr. Basim Makhool**

**This thesis has been offered to complete the requirements of M.A
Degree in the administration of the economic policy in the Faculty
of Higher Studies in AL - Najah National University**

Palestine-Nablus

2003 -1424

Abstract

The role of industrial estates in solving the problems of industrial sector: A study case concerning stone industry in Jenin Governorate

This study has been concentrated on the role of the industrial estates in solving the problems of the industrial sector : a case study about stone industry in Jenin Governorate . This study consists of seven chapters : the first chapter discussed the methodology of study and its objectives .

The second chapter discussed the connotation of industrial estate and its types , its objectives and its role in development . It has been clear that the industrial estates share in supporting development in general and supporting the industrial sector in particular . It helps as a planning of rural and urban areas .

The third chapter discussed the strategy of the industrial estate through its program as well as the factors and criteria of its success and failure . It is clear that unless the governments share or help in a well - established scientific studied sketch . The existence of industrial estates may become more exposed to success or failure . Its effects may be limited by the objectives for which they were erected to support the procedure of development for these countries.

The fourth chapter discussed the status of the stone industry in Palestine , because it has been clear that stone industry is one of the most sensitive sectors in Palestine : which was adversely affected by the Israeli policy that aims at eradicating Al- Aqsa Uprising , this has a negative reflection on the productivity and profitability of this vital industry .

The fifth chapter discussed the study of the opinions of the owners of the stone industry . It focused on the research method , the society , the sample of the study and the statistical treatment of the results .

The sixth chapter discussed the results of the survey and identifying the role of the variables included in the study . To realize this , a questionnaire has been developed and proved . After collecting data and after it has been proved to be true , it has been symbolized and introduced to the computer and it has been tested statistically by using the statistical package for social sciences (spss) . Analyzing and testing these hypothesis have been done and several results have been achieved .

In the seventh chapter the results and the recommendations of the study have been supplied .

This study accomplished the following results :

- Industrial estates are an efficient means capable to achieve a great number of economical objectives .
- The successes of the industrial estates are limited unless the countries care for sharing or helping in laying a scientific and well - studied planning for these estates .
- Stone industry is still suffering from damages which results from the Israeli tyranny and injustice which aims at eradicating Al- Aqsa Uprising , this has a negative policy concerning the productivity and profitability of this vital industry .
- About 90% of the locations of this stone industry is built on agricultural and housing land in Jenin Governorate .
- About 56.5% of those who were serveyed refuse to move to the industrial estates and prefer to remain where they are , this reinforces that moving which must be accomplished by groups of motives.
- The degree of support of the owners of stone industry which is licensed is greater than not licensed for the role of industrial estates in solving the problems of the industrial sector in stone industry in Jenin Governorate.
- The degree of support of the owners of stone industry for the role of industrial estates in solving the problems of industrial sector in stone industry in Jenin Governorate does not differ concerning the following variables : the land on which the project is done , the location of the project , the size of capitalism , the classification of the location of the project , the age of the project , the type of the project , the legal shape , the type of the stone , moving to industrial estates , stability , ways of getting rid of solid wastes , ways of getting rid of liquid wastes and number of workers in the project .
- The degree of support from the owners of stone industry is great to the role of industrial estates in solving the problems of industrial sector in Jenin Governorate . The relative importance to entire degree is 78% and this is a high degree .